



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية



الشعبية

وزارة البحث العلمي والتعليم العالي

المركز الجامعي - ميلا -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

التخصص: المالية



السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم (دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مكملة لنيل شهادة

ليسانس LMD

تحت اشراف الاستاذ:

إعداد الطالبة:

- ريغي هشام

- مارس عبد السلام

- بونعاس صالح

- بلفيحج عبد الرزاق



أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت واجتهدت في إعداده إلى من قال فيهما الرحمن: " و لاتقل لهما أف و لا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً"إليك يا صاحب الفضل في نور عقلي و السبب الأول في وصولي إلى ما أنا عليه ، إلى الذي حرم نفسه كل شئ لتقديم الحياة و لتوفير السعادة و لم يبخل على بتشجيعه المادية و المعنوية ، إليك أبي العزيز " نور الدين " .

إلى رمز الحب و الحنان إلى أحب الناس إلى قلبي و التي جعلت لحياتي معنى و ملت قلبي حبا و امتنانا و غمرتني عطفاً و حناناً ، إلى أغلى و أطيب أم إليك أمي " فضيلة " .

وإلى الأستاذ: "هشام ريغي" كان لنا بمثابة الأخ الكبير في إنجاز العمل. إلى كل من الزميلين "عبد السلام وعبد الرزاق" المشاركان في إنجاز هذا العمل بكل تفاني وإخلاص جزاهما الله خيراً. إلى أعمامي (محي الدين، علي، فوضيل). إلى الإخوة (عبد الغاني، نسيم، أنيس) وإلى أختي الوحيدة (أمال)

إلى جدتي الغالية وأتمنى لها عمراً طويلاً، وكل الأهل والأقارب. إلى كل الزملاء (فخر الدين، لحسن، أنور، رامي، صبري، زاكي) والزميلات (شريفة، صفاء، مفيدة، صباح) في معهد الاقتصاد بالمركز الجامعي - ميلّة - . إلى كل الأصدقاء (عبد الله، حمودة، خالد، سامي، بلال، محمود) الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل دون استثناء.

صالح

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك..... **الله جل جلاله.**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ،إلى نبي الرحمة ونور العالمين **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.**

إلى من كلله الله بالهيبه والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار،إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم،أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.....**أبي العزيز.**

إلى ملاكي في الحياة ، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من عرفت معها معنى الحياة، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي الحبيبة.**

إلى من تطلعتما لنجاحي بنظرات الأمل، إلى من أرى التفاؤل بعينهما ، والسعادة في ضحكتكما ، إلى شعلة الذكاء والنور، إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتكما أزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد.....**أخي وأختي.**

إلى الإخوة والأخوات الذين لم تلهم أمي ، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سررت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.....**كل أصدقائي.**

إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق..... **الأستاذ ريغي.**

عيد السلام

الإهداءات

إهداء

أهدي هذا العمل الذي أعتبره متواضعا إلى صاحبة الصدر الحنون و القلب الكبير و التي كانت سندي طول مشواري الدراسي و التي لم تبخل علي بأي شيء **أمي** التي كانت لي الأم و الأب الذي لا يفوتني هنا أن أترحم عليه سائلا الله عز و جل أن يسكنه فسيح جناته راجيا منه تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

إلى كل إخوتي و أخواتي وإلى أبناء أخي ياسر وسيرين، كما لا أنسى الجدة الفاضلة و أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي و أبناءهم دون استثناء.

و لا أنسى بذكر أصدقائي وزملائي فخر الدين وأنور ولحسن و محمد الأمين و رامي وصبري و زكرياء وأمين وفريد و إلياس ومحمد قشي وإلى كل من الزميلات شريفة و صفاء و مفيدة و صباح و رندة و جهاد و خولة و هاجر و كل الذين لم أذكرهم .

عبد البرزاق

التشكرات

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

كما نعود أيضا و نتقدم بخالص الشكر للمؤطر: " هشام ريغي " على صبره الجميل و الذي قدم لنا المساعدة سواء المادية أو المعنوية و لم يبخل علينا بالنصائح و الإرشادات.

الفهرس



فهرس المحتويات

الموضوع
الصفحة

التشكرات.

الإهداءات.

فهرس المحتويات.

قائمة الأشكال.

قائمة الجداول.

المقدمة

العامية.....(أ)

— (ب)

الفصل الأول: السياسة النقدية

تمهيد.....

2.....

المبحث الأول: ماهية النقود.....(3-12)

المطلب الأول: النقود: تعريفها

وأنواعها.....3

المطلب الثاني: خصائص

النقود.....5

المطلب الثالث: وظائف النقود والغرض من

طلبها.....7

المطلب الرابع: عرض النقد (الكتلة النقدية) والعوامل المحددة

له.....10

المبحث الثاني: السياسة النقدية، أهميتها وأسسها (مبادئها).....(13-15)

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.....	13.....
المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية.....	14.....
المطلب الثالث: أسس (مبادئ) السياسة النقدية.....	15.....
المبحث الثالث: أنواع السياسة النقدية، أهدافها و أدواتها.....	16-.....
(24)	
المطلب الأول: أنواع السياسة النقدية.....	16.....
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....	16.....
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.....	19.....
خلاصة الفصل.....	25.....

الفصل الثاني: التضخم

تمهيد.....	27.....
المبحث الأول: التضخم: تعريفه، أنواعه،مقاييسه.....	(28-34).....
المطلب الأول:تعريف التضخم.....	28.....
المطلب الثاني:أنواع التضخم.....	29.....
المطلب الثالث:مقاييس التضخم.....	31.....
المبحث الثاني:آثار التضخم.....	(35-38).....
المطلب الأول:الآثار الاقتصادية للتضخم.....	35.....
المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية للتضخم.....	36.....
المطلب الثالث:الآثار السياسية للتضخم.....	37.....
المبحث الثالث:النظريات المفسرة للتضخم (أسبابه).....	39-.....
(44)	

المطلب	الأول: النظرية
الكلاسيكية.....	39.....
المطلب	الثاني: النظرية
الكينيزية.....	41.....
المطلب الثالث: النظرية النقدية.....	42.....
المطلب	الرابع: نظرية
التكاليف.....	44.....
خلاصة الفصل.....	45.....

الفصل الثالث: السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم

تمهيد.....	47.....
المبحث الأول: البنوك المركزية.....(48-)	(52)
المطلب الأول:نشأة البنوك	المركزية.....48.
المطلب الثاني:وظائف البنك المركزي49.
المبحث الثاني: الأدوات الكمية(غير المباشرة) وتقييمها.....(53-)	(57)
المطلب الأول: الأدوات الكمية(غير المباشرة).....53.	
المطلب الثاني: تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية.....56.	
المبحث الثالث: الأدوات النوعية(غير المباشرة) و تقييمها.....(58-)	(60)
المطلب الأول: الأدوات النوعية(الأدوات المباشرة).....58.	
المطلب الثاني: تقييم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.....60.	
خلاصة الفصل.....	61.....

الفصل الرابع: دراسة حالة الجزائر

تمهيد.....	63
المبحث الأول: البنك المركزي الجزائري.....(64-)	(66)

المطلب الأول: تعريفه، نشأته (بنك

الجزائر).....64

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

الجزائري.....65

المبحث الثاني: نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر.....(67-76)

(

المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المخطط.....67

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل اقتصاد السوق.....72

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.....(77-

81)

المطلب الأول: استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية المطبقة من طرف البنك

المركزي.....77

المطلب الثاني: استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المطبقة من طرف

البنك المركزي.....79

82.....خلاصة الفصل

84.....خاتمة عامة

قائمة

المراجع.....

الفهرس

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1 _ 1	شكل يبين آلية عمل السياسة النقدية	19
2 _ 1	شكل يبين تأثيرات سعر إعادة الخصم	21
1 _ 2	معدلات التضخم في الوطن العربي عامي 2006-1995	38
2 _ 2	يبين العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	40
3 _ 2	يبين دالة الطلب على النقود	43

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
33	سنتي الأساس والمقارنة في طريقة المتوسطات لاحتساب الرقم القياسي	1 _ 2
34	سنتي الأساس والمقارنة في طريقة الأوزان الترجيحية لاحتساب الرقم القياسي	2 _ 2

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة

مقدمة عامة:

أضحت ظاهرة التضخم من اكبر المشاكل التي تعاني منها مختلف الاقتصاديات اليوم سواءا كانت اقتصاديات متقدمة او نامية. فالتضخم لما يشكله من خطر ولما له من انعكاسات سلبية تمس بصورة مباشرة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفضة يمكن ان تكون لها انعكاسات سلبية على كافة الصعد: السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا كان لزاما تبني سياسات ملائمة من شأنها ان تؤدي الى معالجة مثل هذا المشكل.

ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية. فالسياسة النقدية اليوم اصبحت من أهم السياسات المتبعة في معالجة التضخم. حيث ان صندوق النقد الدولي الذي يطبق ماتمليه المدرسة النقدية (لملتون فريدمان) يركز بصورة أساسية في برامج الإصلاحية التي يفرضها على الدول التي تطلب المساعدة يركز على مسألة معالجة التضخم عن طريق إتباع سياسة نقدية صارمة للحد من ارتفاع معدلات التضخم. والجزائر كغيرها من دول العالم يشكل التضخم فيها تحديا رئيسيا خاصة مع انخفاض الدخل النقدية فيها وهو الامر الذي من شأنه ان تكون له عواقب وخيمة في حالة ارتفاع مستويات التضخم.

أولا: تحديد وصياغة الإشكالية:

نظرا للانعكاسات السلبية التي يمكن لمعدلات التضخم العالية ان تسببها على مختلف الصعد: السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لكون السياسة النقدية من بين أهم الأدوات المستخدمة والمتبعة على نطاق واسع في مختلف الاقتصاديات في العالم فانه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى استخدام السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر وما مدى فعاليتها؟

ثانيا: فروض الدراسة:

الفرضية 1: ان السياسة النقدية تعتبر أداة رئيسية في معالجة التضخم.
الفرضية 2: ان السياسة النقدية تحضى باهتمام السلطة النقدية في الجزائر في معالجتها لمشكل التضخم.

ثالثا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

ان هذه الدراسة كانت وما تزال محل اهتمام لكون السياسة النقدية وسيلة من وسائل التي تضبط مستويات التضخم لهذا فأهمية هذه الدراسة تكمن بإلقاء الضوء عليها ومعرفة مدى فعاليتها في اداء ذلك الدور.

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع فلعدة اعتبارات:

- 1- إن الانعكاسات التي يمكن ان تسببها معدلات التضخم العالية يمكن ان تتجاوز المجال الاقتصادي والاجتماعي الى المجال السياسي والأمني.
- 2- إن تعدد السياسات التي تستخدم في معالجة التضخم يدفعنا الى دراسة دور إحدى هذه السياسات وهي السياسة النقدية في معالجة التضخم.
- 3- إن انخفاض الدخول في الجزائر يمكن ان يؤدي مع ارتفاع معدلات التضخم الى انخفاض القدرة الشرائية بصورة واضحة وهو الأمر الذي يتطلب بحث دور السياسة النقدية في معالجة هذا المشكل.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- تقديم فكرة واضحة حول مفهوم السياسة النقدية.
- إبراز دور السياسة النقدية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في معالجة التضخم.
- إبراز مدى استخدام وفعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.

خامساً: المنهج المستخدم:

سوف يتم استخدام منهجين رئيسيين في هذه الدراسة:

المنهج الأول: وهو المنهج التاريخي: سوف يتجلى هذا المنهج من خلال تناول نشأة البنوك المركزية والبنك المركزي الجزائري، عرض للمراحل التاريخية لانتقال اقتصاد الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق.....الخ.

المنهج الثاني: وهو المنهج النظري: يتجلى في استعراض الآراء النظرية المفسرة لظاهرة التضخم من خلال مختلف المدارس الاقتصادية.....الخ.

المنهج الثالث: منهج دراسة حالة: من خلال دراسة حالة الجزائر.

سادساً: أقسام الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى أربعة فصول :

- تم التطرق في الفصل الأول الى ماهية السياسة النقدية.
- أما في الفصل الثاني فقد تم التطرق الى ماهية التضخم.
- وفي الفصل الثالث تم التطرق الى دور السياسة النقدية في معالجة التضخم.
- أما الفصل الرابع فقد تم التطرق فيه الى دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.

الفصل الأول

السياسة النقدية

مباحث الفصل

- ← تمهيد
- ← المبحث الأول: ماهية النقود.
- ← المبحث الثاني: السياسة النقدية، أهميتها وأسسها (مبادئها).
- ← المبحث الثالث: أنواع السياسة النقدية، أهدافها و أدواتها.
- ← خلاصة الفصل.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، فالسياسة النقدية تتمثل في التحكم في الكتلة النقدية من طرف السلطات النقدية عن طريق عدة أدوات، ونظرا لأن النقود هي الوسيلة الرئيسية المعتمدة في هذه السياسة وجب دراستها في هذا الفصل و الوقوف على أهم النقاط المتعلقة بها ومن هنا سنحاول من خلال هذا الفصل تناول مفاهيم عامة عن النقود والسياسة النقدية ومختلف أنواعها وأدواتها وسوف يتم التطرق إلى هذا من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية النقود .

المبحث الثاني: السياسة النقدية، أهميتها و أسسها(مبادئها).

المبحث الثالث: أنواع السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها.

المبحث الأول: مدخل الى النقود:

المطلب الأول: النقود: تعريفها، أنواعها:

1- تعريف النقود:¹

* النقود: هو كل ما تفعله النقود (فإذا وافقنا على هذا القول فإننا نكون قد أكدنا بأن أي شيء يقوم بوظيفة النقود يكون بالفعل نقوداً، أي أن العملة المسكوكة الذهبية والفضية والأوراق التي تصدرها الحكومة، والأوراق التي تصدرها البنوك والشيكات، وكمبيالات التبادل وحتى السندات) بحسب اعتبارها نقود ولو أنها كلها لا تؤدي وظائف النقود بذات المستوى والكفاءة. وأفضل أنواع النقود هو الذي يستطيع أن يؤدي وظائفها على أتم وجه، أي أن يتمتع بصفة القبول العام بحرية تامة، وهنا يمكن القول أن العملة ذات القيمة الموجودة فيها كالعملة الذهبية والفضية هي أكثر أنواع النقود قبولاً، وتليها العملات التي تتمتع بثقة الجمهور أكثر من غيرها لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهكذا حتى نهاية سلسلة أدوات التبادل التي يمكن أن تدخل ضمن تعريف النقود .

* حسب (keynes) : عرفها بأنها " كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية ".

* وعرّفها (Steiner، Shapiro and Solomon) : « على أنها أي شيء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولاً من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع والخدمات ».²

2- أنواع النقود:

أولاً: النقود السلعية:

تعتبر من أقدم أنواع النقود وهي النقود التي يتم تحديدها أو تحديدها بالسلع المعروفة مثل: الماشية، القمح، البن، الشاي، التبغ، الذهب، الفضة،... وغيرها وكانت تلك النقود السلعية تستخدم قديماً كما اشترنا لمحدودية السلع وكانت تستخدم كوحدة نقدية ، أو النقود الذهبية والفضية فقد كانت نقود سلعية لان الذهب والفضة كانت سلع وقد كانت تحدد قيمتها بما يحتويه المعدن من قيمة متعارف عليها.³

ثانياً: النقود المعدنية:

هي النوع الذي ظهر وحل محل النقود السلعية وهو عبارة عن نظام يستعمل الذهب والفضة كمعايير نقدية

¹ - د. هيل عجمي جميل الجنابي : النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2009، ص13

² - د. أكرم حداد: النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2008، ص20.

³ - د. مروان عطوان: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، طبعة 1989، ص29.

وقد أصبح هذا النظام مهيمنا على العالم في الثلث الأخير من القرن 19، وقد اتسم في هذه الفترة بوجود قطع ذهبية متداولة لها قوة إبراء غير محدودة وبجانبتها نقود ورقية قابلة للاستبدال ذهباً، بمعنى لكل فرد الحق في أن يقدمها للبنك المركزي ويتسلم مقابل ذلك مماثلاً من العملة الذهبية.¹

ثالثاً: النقود المعاصرة:²

* النقود الورقية:

وهي التي نستخدمها اليوم ولكن قيمتها تستمد من التشريعات التي تحكمها والقوانين التي تصدر بموجبها فان ورقة فئة جنيه مثلها مثل الخمسمائة كلاهما أوراق ولكن النظام التي صدرت به هذه الأوراق النقدية حدد قيمة كل منهما ، وقد تطورت منذ استخدامها وكانت وقتها عبارة عن سند أو إيصالاً ينوب عن قيمة مساوية من الذهب أو الفضة وتطورت حتى أصبحت لا تمثل أحياناً قيمة لمعدن معين.

* النقود الخطية(الودائع):

وهي عبارة عن التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية بدفع مبلغ من وحدات النقد القانونية للمودع أول أمره عند الطلب، وتستخدم الشيكات أو البطاقات الدفع الإلكترونية في تداول هذا النوع من النقود... وفي الوقت الراهن تعتبر الحسابات الجارية والودائع البنكية من الأشكال الهامة للنقود والتي يتم قبولها كوسيط للتبادل وكأداة للدفع وسداد المديونيات حيث تمثل نسبة 90% من وسائل الدفع الجارية في الدول المتقدمة.

* النقود الإلكترونية:

عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به في شكل رقمي في مكان امن من على الاسطوانة الصلبة للكمبيوتر والخاص بالزبون يدعى المحفظة الالكترونية، ويكون متاحاً للتبادل الفوري في عمليات الشراء والتحويل. وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً.

رابعاً: أشباه النقود:³

بعد تعريفنا للنقود في العنوان السابق، نرى انه من المناسب التعرف على شبه النقود، وذلك بسبب الخلط

¹ - د. خبابة عبد الله: الاقتصاد المصرفي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 2008، ص 20.

² - نفس المرجع السابق، ص 23.

³ - نفس المرجع السابق، ص 24.

الذي يقع فيه الكثيرون ممن لا يميزون بين الأدوات المالية والنقدية المستخدمة، هل هي نقود أم لا؟! فما المقصود بشبه النقود؟

إنها أصول تتميز بسيولة عالية جدا... كأذونات الخزينة مثلا يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة زمني قصيرة ودون خسائر تذكر، وهي أصول ليست سائلة كاملة كالنقود لذا يطلق عليها شبه النقود أو مشتقات النقود. وتتشابه هذه الأصول مع النقود في أنها تعد دينا على الجهة التي أصدرتها وحقا لصاحبها، بينما تختلف مع النقود في انه لا يمكن استخدامها مباشرة في شراء السلع والحصول على الخدمات إلا بعد تحويلها إلى نقود.

المطلب الثاني: خصائص النقود:¹

_____ إن ما يساعد النقود على أداء وظائفها الهامة هو بسبب تمتعها بخصائص فريدة لا تشاركها بها أصول مالية أو حقيقة أخرى. وهذه الخصائص تطورت مع الزمن بتطور القواعد والأنظمة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن خصائص النقود تكمل بعضها الأخر كحزمة من الخصائص الأساسية الواجب توفرها لأي عملة أو نقد لكي يقوم بوظائفها التي سبق ذكرها.

ومن أهم هذه الخصائص مايلي:

1- القبول العام Acceptable:

فالقبول العام للنقود تعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافية للبلد والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة من السلع والخدمات بحيث لا يرفضها أيا من الأطراف المتبادلة في السوق لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات الجميع الأطراف المتبادلة. وهذه القوة مستمدة أولا من القانون بحيث يفرض القانون التعامل بالنقود الوطنية بشكل إجباري داخل حدود الدولة، أي بمعنى أن لها قوة إبراء قانونية غير محدودة في تسديد المدفوعات والديون. إما خارج حدود الدولة فيكون التعامل بالعملة الوطنية اختياريا، وكذلك فإن النقود وعبر السنوات من الاستعمال تكتسب ثقة الجمهور المتعامل بها في إيفاء التزاماتها من شراء السلع والخدمات أو في تسديد الديون والمدفوعات المحلية والعالمية. وهذه الثقة هي الأساس في العمل الائتماني المصرفي التجاري والمركزي.

2- المتانة المادية والقيمية durability:

¹- د. هيل عجمي جميل الجنابي: مرجع سبق ذكره، ص20

وهذه الخاصية تعني استقرار القوة الشرائية للنقود مع متانة المادة التي صنعت منها لأن النقود تمثل حقا عاما على السلع والخدمات المعروضة في السوق في إي وقت، فالجانب المادي في صناعة النقود أي المتانة المادية لا تمثل تحديا كبيرا بحد ذاته ، إذ تصنع النقود من أجود المعادن المعروفة المقاومة لعوامل الطبيعة فهي لا تصدأ وقليل ما تتآكل وتتلف. ولكن التحدي يبرز في المحافظة على قيمة النقود واستقرار القوة الشرائية لها.

3- أن نافعة لجميع أفراد المجتمع utility :

فجميع أنواع النقود السلعية والورقية وحتى الالكترونية يجب أن تكون ذات منفعة عامة لإشباع حاجات المتعاملين بها ، وهذه الخاصية هي مكملة لخاصية القبول العام ، إذ لا يقبلها الأفراد ما لم تكن نافعة لهم في عمليات التبادل التجاري ، وتستمد منفعة النقود من قدرتها في الحصول على السلع والخدمات أي أنها تستطيع أن تشبع حاجات الأفراد بصورة غير مباشرة لأنها تمنح لحاملها قوة اختيار للأفراد الذين يتم التعامل معهم وكذلك اختيار نوع السلع والخدمات في أي مكان وزمان ، وهذه السمة هي التي تجعل النقود مقبولة قبولاً عاماً.

4- الندرة النسبية للنقود Scarcity:

وتعني عدم توفرها بكميات كبيرة مما يفقدها قيمتها ، ولا إن تكون نادرة جدا بحيث تعيق عملية التبادل التجاري. لذلك يجب إصدارها بما يتلائم مع حاجة المبادلات التجارية وتحافظ على قوتها الشرائية أيضا.¹

5- قابلية القسمة Divisibilit :

ويعني عدم إمكانية تجزئة النقود إلى فئات صغيرة دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان قوتها الشرائية ، وذلك لتسهيل عملية التبادل التجاري بين الأفراد. ويمكن إدراك أهمية هذه الخاصية للنقود ، بالنظر الى الصعوبات التي ظهرت في تقسيم او تجزئة بعض أنواع السلع في ظل نظام المقايضة.²

6- سهولة الحمل و التداول Portability:

وهذه السمة يجب أن تنطبق على جميع فئات النقود فتكون سهلة الحمل والنقل والخزن لتيسير تبادلها مقابل السلع والخدمات.

7- سهولة التمييز Apparency :

سهولة التمييز تتعلق بتحديد لون خاش لكل فئة نقدية وحجم يتناسب مع قيمة الوحدة النقدية وتكون قيمة الورقة النقدية واضحة جدا بأرقام يسهل تمييزها.

¹ - نفس المرجع السابق، ص21

² - د.أكرم حداد، د.مشهور مذلول: مرجع سبق ذكره، ص32.

8- التجانس Homogeneity:

إن التجانس يشير إلى أن كل وحدة من العملة الوطنية (كالدينار) متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى من نفس الفئة ، وهذه السمة توفر عدم وجود فروق في نوعية الوحدات النقدية من نفس الفئة بحيث تبعد المضاربة على العملة الوطنية.

المطلب الثالث: وظائف النقود والغرض من طلبها:1- وظائف النقود:¹

- وهناكوظيفتان أساسيتان للنقود :

*هي وسيط للتبادل .

*هي مقياس مشترك للقيمة .

- وثلاث وظائف ثانوية أو مشتقة وهي :

* تستخدم كمستودع للقيمة.

* تستخدم كمعيار للمدفوعات الآجلة .

* تستخدم كاحتياط لقروض البنوك .

- وسنشرح كل وظيفة باختصار:

أ) - النقود كوسيط للتبادل :

كانت صعوبات المقايضة سبباً في ظهور هذه الوظيفة، ولذلك تعتبر أقدم وظيفة للنقود هي قياسها كوسيط للتبادل، فهي وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات من طرف إلى طرف وبالتالي فهي (قوة شرائية) تسهل التبادل بين طرفين دون الحاجة إلى البحث عن طرف ثالث على أساس أن أداة التبادل هذه تحظى بالقبول العام، وتمكن من حصول (تقسيم العمل) حتى تتحقق نتائج التبادل بصورة طبيعية متواصلة .

ب) - النقود كمقياس مشترك للقيمة :

¹- مروان عطون: مرجع سبق ذكره، ص17.

الوظيفة للنقود استخدامها لقياس قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع. وفي هذه الحالة تصبح النقود معدلاً للاستبدال وخاصة بين السلع الكبيرة الحجم التي يصعب تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها. ومن هذه الوظيفة اشتقت وظيفة فرعية هي استخدامها كوحدة للتناسب فالوحدة النقدية لأي دولة هي وحدة تقاس بها قيم السلع والخدمات في المجتمع. فإذا كان يمكن مبادلة آلة معينة بعشرين طن من الحنطة وكان ثمن الحنطة عشرين ديناراً، فإن هذا يعني أن ثمن الآلة 400 دينار، وفي حالة تواجد النقود ليس من الضروري أن يكون كل طرف محتاجاً لسلعة الآخر، وإنما يكفي تقديم النقود للحصول على السلعة وهكذا قضت هذه الوظيفة على صعوبات المقايضة التي كانت تقتضي ضرورة وجود اتفاق مزدوج للحاجات بين الطرفين، كما يسرت حسابات التكاليف النسبية للمشروعات البديلة في الإنتاج وكل ما يتصل بالإنتاج من حسابات أخرى، وكذلك لتوزيع الأرباح، وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت الوحدة النقدية ثابتة القيمة نسبياً .

ج)- النقود كمستودع للقيمة :

ليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الحال ولكن الذي يحدث عملياً أن الفرد ينفق جزءاً ويؤخر جزءاً آخر ليقوم بالشراء في فترات لاحقة، وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وإنما يقصد إنفاقها في فترات لاحقة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة مخزن للقيمة، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها، كما أنها تجنّب الفرد تكاليف التخزين والحراسة، فضلاً عن أن حفظ السلع لفترات طويلة قد يعرضها للتلف .

ولكن يشترط لكي تؤدي النقود هذه الوظيفة على الوجه الأكمل، أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة، وهذا يعني الثبات النسبي لكل من العرض والطلب حتى يظل مستوى الأثمان ثابتاً. ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث أدى إلى الارتفاع المطرد لأثمان السلع والخدمات مما ترتب عليه انخفاض قيمة النقود .

وفي مواجهة ذلك لجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالقيمة في صورة أسهم وسندات وبعض السلع المعمرة كالعقارات وغيرها. ومن مزايا الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل أنه يدرّ عائداً لصاحبه في صورة ربح أو فائدة أو ريع، فضلاً عما تحققه من أرباح رأسمالية إذا ما ارتفعت الأسعار ولكنها من ناحية أخرى قد تحقق له خسائر رأسمالية إذا انخفضت الأسعار. ومع ذلك قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود لأنها تعتبر أصل

كامل السيولة خاصة وأن هناك دوافع تقتضي الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل منها دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة .

(د) - النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة :

عندما أصبح الإنتاج للسوق أدى التخصص وتقسيم العمل إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ومنعاً لتكدس المنتجات واستمرار الإنتاج اقتضى النظام الاقتصادي تسويق المنتجات على أساس العقود . فالعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتم في وقت لاحق، لذلك كان لابد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان، وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور .

وفي مقابل قيام الشركات بالإنتاج الآجل قامت البنوك بإقراض الشركات لتمويل المستودعات، وبذلك يسرت النقود التوسيع في عمليات الائتمان، وكذلك استطاعت الحكومات أن تحقق مشروعاتها على طريق إصدار السندات، فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القرض في آجال لاحقة. وهنا نجد أن النقود قد استعملت كوسيلة للمدفوعات الآجلة وإذا كنا قد لاحظنا أن النقود تفقد صفتها كمستودع للقيمة في أوقات التضخم العصبية، فإنها تفقد أهميتها كمعيار للمدفوعات الآجلة كلما تزعزعت ثقة المتعاملين فيها وعندئذ يقللون من التعاقد للمستقبل، لذلك يشترط لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محتفظة بقيمتها لفترة طويلة نسبياً، أي لابد من توافر الثقة بين المدين والدائن، بأن وحدة النقود لن تتغير قيمتها عند وقت السداد عنها في إبرام العقود .

(هـ) - النقود الاحتياطية لقروض البنوك :

إن وجود كمية من النقود في البنوك من شأنها تمكين البنوك من إقراض عملائها وتيسير عمليات الائتمان والاقتراض، فإذا كان لدى المتعاملين مع البنوك مبلغ من النقود فإنهم يستطيعون على أساسه (سواء أودع في

البنك أم لم يودع) أن ينالوا قرضاً أو يفتح لهم اعتماد .

2- الغرض من طلب النقود:

- وفق النظرية النقدية الحديثة (نظرية كينز) يمكن تقسيم الطلب على النقود إلى:

1- الطلب على النقود لغرض المعاملات.

2- الطلب على النقود لغرض الإحتياط.

3- الطلب على النقود لغرض المضاربة.

إن الطلب على النقود يرتبط بقيام النقود بوظائفها الأساسية التي ذكرناها سابقاً، فالطلب على النقود لغرض المعاملات ناتج عن قيام النقود بوظيفتها كوسيط في المبادلة بشكل أساسي، كما أن الطلب على النقود لغرض المضاربة قد نشأ نتيجة لقيام النقود بوظيفة مستودع للقيمة أو الثروة، وبشكل عام فإن الطلب على النقود لغرض الاحتياط لا يعتبر في حد ذاته مستقلاً عن الطلب على النقود لغرض المعاملات بل هو في الحقيقة مكمل له أو نابع منه، ذلك أن الطلب على النقود لغرض الاحتياط يقصد منه التأكد من إتمام المعاملات التي سيقوم الأفراد بإجرائها أو التمكن من مواجهة بعض المعاملات الطارئة أو الغير متوقعة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الطلب على النقود إلى نوعين رئيسيين: الطلب على النقود لغرض المعاملات، ولغرض المضاربة.¹

المطلب الرابع: عرض النقد (الكتلة النقدية) والعوامل المحددة له:**1- التعريف:** هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة.²**أ- عرض النقد بالمعنى الضيق (Narrow of Money):**³

حسب (Mayer): إن عرض النقد بالمعنى الضيق يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقوداً، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك. وبهذا المعنى فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة وهي النقود القانونية التي تتمتع بسمة القبول العام كوسيلة للمدفوعات، مضافاً إليها ودائع الطلب (Demand Deposits) الصادرة من البنوك التجارية والتي يمكن السحب عليها بالشيكات وحسب المعادلة التالية: $M1 = C + DD$ حيث إن $M1$ عرض النقد بالمعنى الضيق و C : العملة في التداول و (DD) : الودائع الجارية.

و يعتقد (Gupta): إن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية و الخزينة العمومية من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن مفهوم عرض النقد، لأنه يعتبر جزءاً من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض.

ب - عرض النقد بالمعنى الواسع:

¹ - مروان عطون: مرجع سبق ذكره، ص 121.

² - د. أكرم حداد، مشهور هذلول: مرجع سبق ذكره، ص 89.

³ - د. هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

بدأ عرض النقد بالمعنى الواسع يحظى بالاهتمام منذ السبعينات وأصبح بنك الاحتياطي الفدرالي يعطي اهتماما لسلكه عبر الزمن ، ويشمل على M1 مضافا إليه الودائع لأجل والتوفير والزمنية لدى البنوك التجارية، وحسب المعادلة التالية:

$$M2=C+DD+TD+SD$$

حيث: M2: عرض النقد بالمعنى الواسع.

C: العملة في التداول.

DD: الودائع الجارية.

TD: الودائع لأجل.

SD: وودائع التوفير.

ويرى بعض الاقتصاديين إن عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) هو أكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي وبنفس الوقت يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية ، وعليه فإن أي باحث يرغب في الحصول على توقعات حول الإنفاق الكلي عليه إن يرى ما يحدث لعرض النقد بالمعنى الواسع وبالمعنى الأوسع والسيولة المحلية كما يرى شابيرو (Shapiro) أما العناصر الداخلة في (M2) في الولايات المتحدة فيشمل على m1 مضافا إليه الودائع الزمنية قصيرة الأجل التي لا تزيد عن 100 ألف دولار وحسابات الادخار لدى مؤسسات الإيداع وأسهم صناديق النقد المشتركة واتفاقيات إعادة الشراء العاجلة لدى البنوك وحساب ودائع السوق النقدية وأسهم صناديق النقد المشتركة وودائع الدولار الأوروبي العاجلة المملوكة من قبل المقيم الأمريكي. والمفهوم الواسع لعرض النقد يعطي صورة أفضل لتحديد حجم عرض النقد.¹

ج - عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 :

يشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الواسع أي السيولة المحلية مضافا لها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة والوظيفية وجمعيات الإقراض....)².

2- العوامل المحددة لعرض النقد:³

- يتحدد عرض النقد بناء على المعطيات الثلاث التالية:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 64.

² - د. أكرم حداد ، مشهور هذلول: مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ - د . محمود الوادي ، وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2007، ص 310.

1- كمية النقد المصدر:

كلما زاد عرض النقد، والعوامل التي تؤدي إلى زيادة عرض النقد:

أ- الأرصدة الأجنبية: فكلما زاد احتياطي الدولة من العملات الأجنبية يزيد النقد المصدر لقاء تغيير هذه العملات لان زيادة هذه العملات يعني زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى إصدار نقد جديد لمواجهة هذه الزيادة.

ب- الدين العام الداخلي: تقوم الدولة بالاستدانة من البنوك التجارية على شكل أدونات خزينة فيؤدي ذلك إلى تقليص عرض النقد لان الدولة تقوم بإنفاق هذا الدين على مشاريعها التنموية، كما إن مساهمات الأفراد في الدين العام تكون من مدخراتهم أو أرصدهم البنكية وهذا من شأنه إن يساهم في زيادة عرض النقد، إذن الفوائد التي ستقوم الدولة بدفعها على الدين العام وأدونات الخزينة ستؤدي إلى زيادة إصدار النقد.

2- القروض البنكية المقدمة للأفراد والقطاع الخاص:

حيث تساهم هذه القروض في زيادة عرض النقد لأنها تقلل من النقد لدى البنوك التجارية وتزيد النقد بأيدي الأفراد وكلما قل الائتمان يقل عرض النقد.

3- ودائع الأفراد لدى البنوك:

كلما زادت هذه الودائع قل النقد في أيدي الأفراد (علاقة عكسية).

المبحث الثاني : تعريف السياسة النقدية ، أهميتها وأسسها:

المطلب الأول:تعريف السياسة النقدية:

— توجد العديد من التعاريف المتقاربة للسياسة النقدية و اخترنا منها ما يلي:

✓ التعريف الأول:السياسة النقدية هي«مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد»¹.

✓ التعريف الثاني: السياسة النقدية هي«تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية وفق أنماط سريعة لاتخاذ القرار وتنفيذه عن طريق التدخل المباشر لتصحيح أوضاع السوق النقدية»².

✓ التعريف الثالث:السياسة النقدية هي« عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول،وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد» .

✓ التعريف الرابع: تعرف السياسة النقدية بأنها: احد فروع السياسة الاقتصادية التي يناط بها إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي.³

✓ التعريف الخامس: تعرف السياسة النقدية على أنها: «مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد»⁴.

¹- مذكرة تخرج ماجستير: السياسات النقدية في العالم الإسلامي ، 2006/2005 ، ص19.

²- نفس المرجع السابق، ص20.

³- د.السيد متولي عبد القادر:اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون ومفكرون، الطبعة الأولى، 2010، ص190.

⁴- أ. بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ،2008، ص112.

- من التعاريف السابقة نستخلص إن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بواسطة سلطاتها النقدية ، الغرض منها هو التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان من اجل تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية .

* بناء على التعاريف السابقة كذلك فانه قد يتبادر إلى الذهن إن السياسات النقدية ما هي إلا مجرد إجراءات تقنية تصلح لأي مجتمع مهما كانت خلفيته الإيديولوجية، وهذا غير صحيح. وإن أوحى المفهوم الوضعي الوظيفي للسياسة النقدية بذلك نبل إن هذه السياسات النقدية مستمدة من الأصول والمبادئ المذهبية الاقتصادية، وهذه الأخيرة تختلف من مجتمع الأخر.

* على هذا الأساس فانه يمكننا صياغة تعريف للسياسة النقدية يوضح المعنى:

فالسياسة النقدية هي: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية، والمستمد من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي الاجتماعي، من اجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة اللازمة للاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية:1

- إن أهمية السياسة النقدية تظهر من خلال أثرها الذي تتركه في النشاط الاقتصادي، وما يكن إن تحققه لضمان تادية النقود لسائر وظائفها بفعالية الوظائف الضرورية والمهمة لمسيرة النشاط الاقتصادي واستمراره ونموه، كذلك من خلال السياسات النقدية يتم ضبط قطاع الإنتاج أي تشجيعه وتحجيمه بحسب الظروف الاقتصادية السائدة (رواج أو كساد).

إن أهمية السياسة النقدية نلمسها بشكل أكثر وضوحا في البلدان النامية، فضعف الأسواق النقدية بهذه البلدان يجعل تأثير السياسة النقدية ينتقل مباشرة إلى المتغيرات الحقيقية ولا تنتقل إلى الأصول المالية وفق المسار الآتي:

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية.

ومنه يمكن القول بان السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو انه أكثر أهمية في البلاد النامية منه في البلاد المتقدمة.

* وبالجملة فان أهمية السياسة النقدية تظهر من خلال الآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي والتي منها:

¹- د. سهير محمود معتوق : النظريات والسياسات النقدية ،الدار المصرية اللبنانية،1989، ص119.

- التحكم في كمية النقود وتحقيق الاستقرار النقدي فالاقتصادي.
- التحكم في اتجاهات وتركيب وبنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في حجم الائتمان المناسب ومبادئ السياسة النقدية.
- إن السياسة النقدية ومن خلال مختلف الأساليب والأدوات التي تستخدمها، تهدف في مجملها إلى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة، هذه السياسات النقدية تقوم على عدة مبادئ وأسس .

المطلب الثالث: مبادئ وأسس السياسة النقدية:1

1/ تنظيم الجهاز المصرفي:

هذه الوظيفة هي من مظاهر السيادة بالنسبة للدولة، ويقوم بها البنك المركزي والذي يقوم بمراقبة العملة من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى العام الأسعار.

2/ توفير المدخرات وتنميتها:

تهتم السياسة النقدية بتنمين عوامل التنمية الادخارية مادية كانت أو معنوية.

3/ تنظيم عرض النقود:

يجب إلتق السياسة النقدية عملية إصدار النقود إلا لأسباب اقتصادية فعلية، لأن ذلك أحد مهام هذه السياسة والتي تعمل دوما على إبعاد الإضرار بالقيم الاقتصادية مثل حفظ القدرة الشرائية.

4/ ضبط الطلب على النقود:

يجب على السيادة النقدية إن تنظم الطلب على النقود حسب حجم المداخل المختلفة وحجم التداول السلعي والخدمي(الطلب على النقود لغرض المعاملات). إما باقي الطلب على النقود فبجب إن يرتبط بوظيفة النقود كأداة للمبادلة، ويشترط أن يكون الطلب مساويا لحجم المعاملات المتوقعة في الاقتصاد.

5/ إدارة نشاط المصارف:

¹- نفس المرجع السابق، ص121.

تقوم السياسة النقدية في هذا المجال باسم معالم النشاط المصرفي بما يخدم العناصر الأربعة السابقة، بحيث يمنح الائتمان حسب مضاعف الائتمان الذي يقوم بتوجيه الاستثمارات بما يحقق التوازن بين عارضي التمويل وبين المستثمرين، أي أن الائتمان لا يمنح إلا للقيم الاقتصادية الحقيقية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية: أنواعها، أهدافها وأدواتها:

المطلب الأول : أنواع السياسة النقدية:¹

- في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية هما:

أ. السياسة النقدية التوسعية.

ب. السياسة النقدية الانكماشية .

أ- السياسة النقدية الانكماشية:

يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تتدفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه ، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار ، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة.

ب- السياسة النقدية التوسعية:

¹- د. بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص116.

تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

- هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية وتختلف باختلاف الدول وهذا حسب اختلاف المذهب الاقتصادي المتبع والنظام الاقتصادي المطبق والوضع الاجتماعي.
- وتختلف هذه السياسات كذلك حسب درجة تقدم المجتمع، فالسياسة النقدية المطبقة في دولة متقدمة هي غيرها المطبقة في دولة متخلفة، وهذا راجع لاختلاف أهداف كل دولة وراء تطبيق هذه السياسات.
- * وفيما يلي جملة من الأهداف التي يجب أن تركز عليها السياسات النقدية في الدول النامية:
- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة.
- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- إيجاد سوق مالي نقدي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.¹
- * وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

الأول: تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل: أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما، والذي يعتبر في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة. فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد. ولكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%.²

الثاني: تحقيق استقرار الأسعار: أي المحافظة على معدل تضخم منخفض. ويعتبر هذا الهدف أقل وضوحاً من الهدف السابق، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض

¹ - نفس المرجع السابق، ص118.

² - د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص195.

يكون على حساب معدل بطالة أعلى. ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل بطالة أعلى. ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل بطالة منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن للتضخم آثار قد تكون سلبية بالنسبة لبعض فئات المجتمع وقد تكون ايجابية وفي صالح الفئات الأخرى من المجتمع نفسه، وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمراً صعباً، ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي.¹

الثالث: المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات. ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات. وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دوراً كبيراً في خفض العجز في ميزان المدفوعات.²

الرابع: تحقيق مستوى مرض لمعدل النمو الاقتصادي: كالعامل على التوزيع العادل للثروة، أو تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

الخامس: مكافحة التقلبات الدورية

من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم و انكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلباً على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل) وبعبارة أخرى الحفاظ على الإستقرار النقدي وذلك من خلال التعادل بين الإدخار و الإستثمار.³

- وتعتبر أهداف السياسة النقدية أهدافاً بعيدة المدى تؤثر على المستوى الاقتصادي بشكل عام ، وهذا يعني

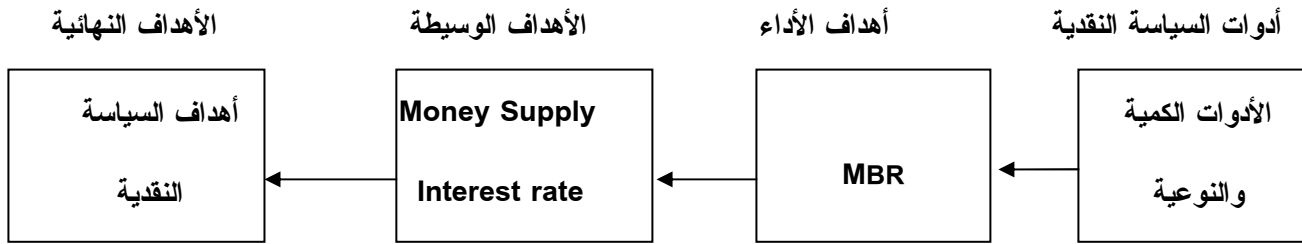
¹ - نفس المرجع السابق، ص 196.

² - أ. بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص 120.

³ - د. مدحت القرشي: نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، ص 225.

أن تأثير استخدام أدوات السياسة النقدية على هذه الأهداف قد لا يظهر بصورة سريعة أو مباشرة وبالتالي يصبح الحكم على كفاءة السياسة النقدية حكما غير صحيح. ولذلك تسعى السلطة النقدية للتأثير على أهداف وسيطية تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية وبالمقابل يمكن اختيار تأثيرها على الأهداف النهائية لهذه السياسة. ويعتبر عرض النقد وأسعار الفائدة الطويلة الأجل أهم هذه الأهداف ، وللتأثير عليها يجب التأثير مسبقا على أداء القاعدة النقدية، واحتياطات المصارف الكلية أو ما يسمى بأهداف الأداء. ويوضح الشكل التالي تسلسل عمل أدوات السياسة النقدية:

الشكل 1-1: شكل يبين آلية عمل السياسة النقدية.



المصدر: نفس المرجع السابق، ص226.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية:

تناولنا سابقا تعريف السياسة النقدية، وتعرفنا على أهدافها وأهميتها في تنظيم الحياة الاقتصادية، ورأينا مختلف المبادئ والأسس التي تقوم عليها وفي هذا العنصر سنعرض مختلف الوسائل والأساليب تأتي تستخدمها السياسة النقدية للتأثير على حجم الإئتمان وكمية النقود، بما يتناسب مع نمو النشاط الاقتصادي. هذه الأدوات تمارس تأثيرا مباشرا وغير مباشر على الطلب الكلي مثلا في حجم الإنفاق على السلع والخدمات، وخاصة الإنفاق الاستثماري عن طريق التحكم في القروض المصرفية وتكلفتها. ويمكن تقسيم أدوات وأساليب السياسة النقدية إلى:

- الأدوات والأساليب الكمية.
- الأدوات والأساليب الكيفية.
- الأدوات المباشرة.

✓ الأساليب الكمية:

أهم هذه الأساليب هي: سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني. وهذه الأدوات يمكن لها أن تؤثر في كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان.

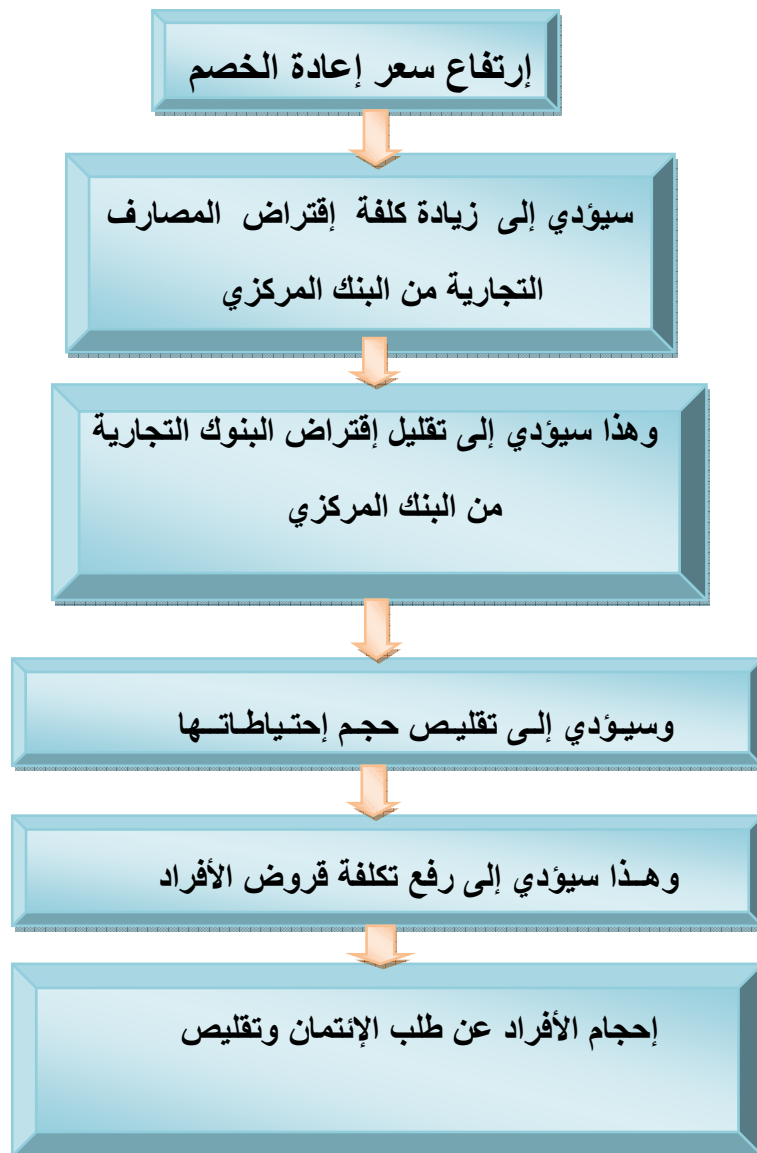
1- سعر الفائدة: إن البنك المركزي يعتبر السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغيير سعر الفائدة، وتحدد ذلك وفق السياسة النقدية والتي تعتبر من أدوات التنبيه الإقتصادية الشاملة، وهذا السعر بعد تحديده من قبل البنك المركزي تلتزم به البنوك التجارية حين تعاملها مع الأفراد.¹

2- سعر إعادة الخصم:² وهي من أقدم أدوات السياسة النقدية، حيث لجأت إليها البنوك في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وسعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة أو مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة يمثل هذه الأوراق، وتهدف سياسة إعادة الخصم التي يتبعها البنك المركزي إلى زيادة التكاليف التي تتكبدها البنوك التجارية إذا ما أرادت خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات الخزينة في حالة رفع سعر إعادة الخصم وبالتالي فإنها لا تشجع البنوك التجارية على خصم ما لديها من أوراق تجارية لأن تكلفتها أصبحت عالية، وبهذه الطريقة فإنها تقلل من الكمية المعروضة من النقود. أما إذا أراد البنك المركزي أن تزداد الكمية المعروضة من النقود، فإنه سيعمل على خفض سعر إعادة الخصم وهذا سيشجع البنوك التجارية على أن تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود لتعيد إقراضها إلى الأفراد فتؤدي إلى خلق نقود جديدة. ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج الآتي:

¹ - د. محمد طاقة، وآخرون: علم الإقتصاد (الكلي والجزئي)، إثناء للنشر، الطبعة الثانية 2008، ص 357.

² - نفس المرجع السابق، ص 358.

الشكل 1-2: شكل يبين تأثيرات سعر إعادة الخصم :



منح الائتمان

إنخفاض عرض النقود

المصدر: نفس المرجع السابق، ص359.

3-عمليات السوق المفتوحة:¹

هذه هي الوسيلة الكمية الثانية التي يستعملها البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد. وتسمى كذلك عمليات السوق الحر، وهي أكثر الأدوات انتشارا خاصة في الدول المتطورة. وهي عبارة عن عمليات يستطيع البنك من خلالها بيع وشراء السندات الحكومية وغيرها، من وإلى الجمهور، مباشرة في أسواق رأس المال والسوق النقدي، بغية التأثير في حجم السيولة لدى الأفراد والمؤسسات وكذا مقدار الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، وبالتالي التحكم في حركية النشاط الاقتصادي. تؤدي عمليات السوق المفتوحة، عند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، في حين تؤدي عملية البيع إلى امتصاص هذه الاحتياطات. ففي حالات ارتفاع الأسعار والتضخم الذي يصاحبه اتساع في النشاط الاقتصادي وباعتبارها حالات مضرّة بالاقتصاد، يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية والأوراق التجارية والأسهم والسندات، وأحيانا الذهب والعملات الأجنبية في السوق، ويبيعهها للجمهور. وبذلك يساهم في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد و يدفع المشترون للأوراق المالية الحكومية من ودائعهم الموجودة في البنوك التجارية. فتتخفف الأرصدة المالية لدي البنوك التجارية ومن ثم تضعف قدرتها الائتمانية، فيقل العرض النقدي ويقل حجم الائتمان. وتتم السيطرة على الارتفاع في الأسعار والتحكم في وتيرة النشاط الاقتصادي بحسب المستوى المراد الوصول إليه.

إما في الحالة المعاكسة فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأسهم والسندات والاذونات والأوراق التجارية من الجمهور، مقابل شيكات مسحوبة عليه من طرف البائعين والذين يقومون بإيداعها لدى البنوك التجارية.

¹ مذكرة تخرج ماجستير:مرجع سبق ذكره.ص25.

وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أرصدها النقدية وبالتالي قدرتها على منح الائتمان وما يصحب ذلك من زيادة في الاستثمارات الكلية وتحريم النشاط الاقتصادي فتزداد الدخول ومستويات الأسعار.....ويحدث التوازن المطلوب.

ولعمليات السوق المفتوحة تأثير على أسعار الفائدة كذلك « إذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، يؤدي إلى رفع أسعارها وبنفس الوقت انخفاض العوائد المتأثية منها». «إن هذه السياسة المعتمدة على السوق المفتوحة، تتطلب وجود أسواق مالية ونقدية كفؤة وعلى درجة عالية من التنظيم والتقدم». وهو ما تنفق إليه الأسواق النقدية في البلدان النامية، الأمر الذي يضعف من تأثيرها وفعاليتها.

3- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني إنخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان (تذمر قانون مضاعف النقود). ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.¹

✓ الأساليب الكيفية:²

إلى جانب الأساليب الكمية يستخدم البنك المركزي أدوات ووسائل كيفية يتم بواسطتها توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من الاستعمالات المطلوبة بمعنى إن هذه الاستعمالات تؤثر على استخدامات الائتمان على حجمه الكلي ونذكر منها:

1/ التمييز في سعر إعادة الخصم وتغيير ماهية الأصول الممكنة للخصم:

يلجأ البنك المركزي أحيانا إلى رفع سعر إعادة الخصم بالنسبة لأصول معينة لغرض توجيه الائتمان لقطاعات أخرى، وهذا ما يسمى بالتمييز في سعر إعادة الخصم.

كما قد يقوم البنك المركزي برفض إعادة خصم بعض الأوراق المالية أو التجارية والتي كانت قابلة للخصم قبل فترة، وقد يقبل خصم أوراق أخرى لم تكن قابلة للخصم من قبل، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك كفي أو نوعي لعملية منح الائتمان.

2/ تحديد نوع ونسب الاحتياطات القانونية المقولة لدى البنك المركزي:

¹ - د. السيد متولي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 199.

² - مذكرة تخرج ماجستير: مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

انطلاقاً من الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الدولة، وبغية التأثير النوعي في حجم الائتمان في السوق المصرفية، يقوم البنك المركزي بتحديد نوع الاحتياطات التي يجب إن تحتفظ بها البنوك التجارية من حيث تركيبها ونسبها من مكونات الأصول المتاحة لديها» تتم صياغة أنواع الائتمان المطلوب توسعها وذلك عن طريق تخفيض نسبة مكوناتها ضمن الإحتياطي القانوني « .

3/ إلزام المصارف بموانع وحدود التوظيف في قطاعات معينة:

يقوم البنك المركزي من أجل التأثير على اتجاهات الائتمان الممنوح باتخاذ إجراءات تمنع توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة، باعتبارها ليست ذات أولوية كما يقوم أحياناً بتقييد الائتمان الاستهلاكي والاستثماري.

✓ الأساليب المباشرة:¹

وعن طريق هذه الأساليب يتدخل البنك المركزي مباشرة للتأثير في حجم الائتمان المتاح واستخداماته.

1/ الإقناع الأدبي والأوامر الملزمة:

وهو عبارة عن التوجيهات والإرشادات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية أدبياً، بخصوص منح الائتمان وتوجيهه واستعمالاته المختلفة، وعادة ماتم هذه التوجيهات من خلال اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك. وقد تلتزم هذه البنوك بالإقناع الأدبي نظراً لمكانة البنك المركزي فهو بنك البنوك، وكذلك للعلاقة الوطيدة مع البنوك التجارية. كما قد يصدر البنك المركزي باعتباره ممثلاً للسلطة النقدية في الدولة تعليمات مباشرة وأوامر يحدد فيها الضوابط المحددة لأنشطة الائتمان والاستثمار بالبنوك وتكون هذه التعليمات والأوامر ذات طابع إلزامي، كل بنك يخالفها أو يتجاهلها قد يتعرض لعقوبات متفاوتة من طرف البنك المركزي تصل إلى درجة التوقيف.

2/ الرقابة المباشرة:

وتتم المراقبة المباشرة من طرف البنك المركزي لأنشطة البنوك التجارية و أوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها ومتابعتها، والتأثير في سير عماليتها الائتمانية بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية المطلوب الوصول إليها.

3/ الجزاءات:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 29.

وهو أسلوب آخر يستعمله البنك المركزي لتحقيق أهدافه مع البنوك التجارية، وقد تكون هذه الجزاءات ايجابية كما قد تكون سلبية نتيجة لعدم التزام البنوك التجارية. فهو يقدم تشجيعات وتحفيزات ومكافآت للبنوك التي تعاملت بشكل ايجابي لأوامره وتعليماته، وتوجيهاته.

وقد تكون هذه الجزاءات سلبية نتيجة لعدم التزام البنوك التجارية بأوامر البنك المركزي وتوجيهاته، كان يحرم هذه البنوك من خصم بعض الأوراق التجارية، أو منح بعض الائتمان وقد تصل العقوبة إلى تجميد نشاط البنك مؤقتاً أو بشكل دائم حسب درجة المخالفة المرتكبة من البنوك التجارية.

خلاصة الفصل :

رأينا في هذا الفصل كيف أن السياسة النقدية تتمثل في التحكم في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات . ورأينا كيف أن للسياسة النقدية أهمية كبيرة حيث تهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها تحقيق العمالة أو التوظيف الكامل، تحقيق استقرار الأسعار، كما رأينا أن أدوات السياسة النقدية المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف هي أدوات متعددة وتنقسم إلى أدوات كمية منها سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، وأدوات كيفية منها التمييز في سعر إعادة الخصم، تغيير ماهية الأصول الممكنة للخصم، وأدوات مباشرة منها الإقناع الأدبي، الرقابة المباشرة.

الفصل الثاني

التضخم

مباحث الفصل

- ← تمهيد
- ← المبحث الأول: التضخم: تعريفه، أنواعه، مقاييسه.
- ← المبحث الثاني: آثار التضخم.
- ← المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم (أسبابه).
- ← خلاصة الفصل.

من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش و الآراء والنظريات والتي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مشكلة التضخم. إذ تعد هذه المشكلة من الامور العامة لمعظم الاقتصاديات المعاصرة وأصبح هاجس حقيقي يؤثر على اقتصاديات الدول إذ به تقاس درجة التطور الاقتصادي واستقراره، وهذا مادفعنا من خلال دراستنا إلى أن نعرض قليلا إلى المفهوم الحقيقي للتضخم وانفردنا به في فصل خاص، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: ماهية التضخم ، أنواعه ، أسبابه.

المبحث الثاني: آثار التضخم.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم.

المبحث الأول: ماهية التضخم، أنواعه وأسبابه:المطلب الأول: تعريف التضخم:1/ لغة واصطلاحاً:

- المعنى اللغوي للتضخم:

يستعمل هذا اللفظ في الغليظ أو العظيم من كل شيء، وفيما يقبل الزيادة والإتساع، فالعبارات التي أستعمل فيها أهل اللغة مادة "ضخم" تدل على المعاني، فالضخم كما يقول أهل اللغة : الغليظ من كل شيء والضخام بضم الصاد أي عظيم كل شيء، والجمع ضخام بالكسر، ويستعار فيقال: أمر الضخم ، وشأن ضخم، وطريق ضخم أي واسع ، والضخم من المياه أي الثقيل، والمضخم الشديد الصدم والضرب والسيد الشريف الضخم ، وأنثى "ضخم" ضخمة والجمع ضخمات بالتسكين لأنه صفة ، وإنما يحرك إذا كان إسماً مثل جفناث وثمرات ، والضخمة العريضة ، ويقال ضخم بالضم ككرم ضخماً وضخامة، وهذا أضخم منه وتدخل التاء على الفعل ضخم فيقال تضخم تضخماً.

فالتضخم في اللغة إذن يستعمل في الدلالة على الزيادة والإتساع وعلى الشيء الغليظ والعظيم والكبير والعريض فهو يستعمل في كل هذه المعاني.¹

-المعنى الإصطلاحي للتضخم:

يتضح أن التضخم ظاهرة إقتصادية تحدث نتيجة لتوافر أسباب معينة منها زيادة كمية النقود وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الإنفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات مما ينتج عنه إرتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات المعروفة وبين ما يحتاجه الأفراد ويطلبونه منها مما يترتب على هذا الإختلال لإرتفاع في المستوى العام للأسعار.²

2/ بعض التعاريف:³

إهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة إقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الإقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير و تحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون و الأبعاد. و من بين تعاريف بعض الاقتصاديين ما يلي :

*- بيرو: التضخم هو: "ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع و الخدمات " .

*- كورتير: " التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع".

¹- د.خالد أحمد سليمان شبكة:التضخم وأثره على الدين، الناشر دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2008، ص7.

²- نفس المرجع السابق، ص11.

³_____ بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص141

*- قmf : "استعمال وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة".

3/التعريف العام: يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمستوى العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد. هذه الكمية من السلع تقل أثمانها بارتفاع أثمانها و تزيد بانخفاض هذه الأثمان، و من هناك تناسبا عكسيا بين القوة الشرائية لوحدة النقد و بين المستوى العام للأسعار.¹

المطلب الثاني: أنواع التضخم:

إن حدة انتشار التضخم والاختلاف حول إعطائه مفهوما شاملا له، ولد كنتيجة طبيعية أنواعا مختلفة له وصنفت كمايلي:

أولا: من حيث حدة التضخم:

1- التضخم المعتدل أو الزاحف (التدريجي) :

هو تضخم سنوي تدريجي و بطيء ذو خانة واحدة لا يحدث ارتفاعات متفاقمة في الأسعار و إنما ترتفع الأسعار بمعدل بسيط و بشكل دائم و ثابت خلال فترة طويلة نسبيا بحيث لا تفقد النقود الثقة بها ، و يكون الناس على استعداد للاحتفاظ بالنقود لأن قيمتها ستبقى بعد حين مستقرة و يظل الأفراد على استعداد للارتباط بعقود نقدية طويلة الأجل لأنهم على يقين أن أسعار و تكاليف السلع لا يتاجرون بها لن تبتعد كثيرا عن وضعها الحالي. وهذا التضخم منتشر اليوم في البلدان الصناعية حيث خضعت الاقتصاديات الصناعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحركة صعودية في الأسعار تنصف بالدوام ، ولكنها لاتمثل اضطرابا ، فهو تضخم لامفر منه في نظر هذه البلدان ، وربما ذهب الاقتصاديون إلى إطلاق وصف الاستقرار على وضع لايزيد فيه معدل ارتفاع الأسعار على 2% .²

2- التضخم العنيف :

هو تحول التضخم الزاحف إلا أنه أكثر حدة، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة و اعتبر "اثر لويس" معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5% سنويا و يحدث التضخم العنيف.³

3 - التضخم الجامح أو (المفرط) :

¹ - نفس المرجع السابق، ص 139.

² - الدكتور هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسين يسع أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2009، ص 277.

³ - نفس المرجع السابق، ص 278.

عندما تفقد النقود وظائفها الأساسية من مخزن القيمة ، ووحدة حساب يأتي التضخم الجامح ، وهو أشد أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد مما يجعل المدخرات النقدية يفقد قيمتها ووظائفها كمخزن للقيمة وكوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة وتصبح تافهة جدا، ويندهور ميزان المدفوعات ، وتفقد الدولة مواردها من الاحتياطات و العملات الأجنبية ، وترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جدا، ويؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله و كل هذا يعود إلى عوامل عدة :

*الحركة المتزايدة و اللامحدودة في كل من الأجور و الأسعار.

*الإصدار النقدي و عرض السيولة القانونية دون رقابة فعالة من قبل السلطات و أفضل وسيلة لعلاج هذه

الظاهرة هو لجوء الحكومة إلى إلغاء النقود المتداولة و استبدالها بعملة جديدة.¹

4- التضخم الراكد: عندما يكون الارتفاع في الأسعار أكبر بكثير من 10% مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1973-1974-1979 إذا ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 19%، 25% على الترتيب.

ثانيا: من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار:²

1- التضخم المكبوت(الكامن): هو تضخم لا يصاحبه في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار، فقد يحدث ارتفاع في الأسعار، و لكن لا يعكس ذلك كل القوى التضخمية نظرا لتدخل الدولة و إشرافها على جهاز الأسعار عن طريق نظام التسعير الإجمالي ، و من سماته بروز الطوابير على المحلات التجارية و ظاهرة السوق السوداء و هو بخلاف التضخم الظاهرة الذي ترتفع فيه الأسعار بصورة مستمرة و بحرية استجابة لقوة السوق . في حين يعتبر التضخم المؤلف من خانتين أو ثلاث خانات — 20%، أو 100%، أو 200% على انه تضخم جامح.

2- التضخم المكشوف(المفتوح): وهو على عكس المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج: أو زيادة الكتلة النقدية.

ثالثا: من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:³

1- التضخم الطلبي: وهو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض، أي: بسبب زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد، ومن ثم تضخم الأجور وتضخم الأجور وتضخم الأرباح، وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج.

2- التضخم المستورد: وهناك ثلاث تفسيرات للتضخم المستورد:

¹- د. السيد متولي عبدالقادر، مرجع سبق ذكره، ص 218.

²- نفس المرجع السابق، ص 219.

³- نفس المرجع السابق، ص 220، 221.

* - إرتفاع التكاليف:

عندما ترتفع أسعار المواد الأولية والمواد البسيطة و مواد التجهيز أو المواد الإستهلاكية المستوردة في المؤسسات، فإنها تسجل ارتفاعا في تكاليف إنتاجها وهي بدورها تعكس هذا الارتفاع في أسعار البيع.

* - زيادة السيولة:

استيعاب كمية من العملة الصعبة سيزيد - لا محالة - في سيولة الإقتصاد، وسيؤدي إلى تغيرات في الاتجاه نفسه على مستوى الأسعار. وهذا الاستيعاب من العملة الصعبة ناتج عن فائض في ميزان المدفوعات الجاري أمام حركات رؤوس الأموال الناجمة عن الفوارق في أسعار الفائدة للأسواق المالية، وتوقعات تغير العملة الوطنية.

* - الدخل المحلي:

عندما يسجل اقتصاد معين ارتفاعا في الطلب الأجنبي فإن ميزان المدفوعات الجاري وف سيجل فائضا في التصدير ويزيد من الدخل الوطني، ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي وفي مرحلة الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب يصبح تضخما استنادا إلى زيادة قيمة مضاعفات التجارة الخارجية.

3- التضخم الناشئ عن التكلفة: والمقصود هنا زيادة أثمان الخدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجياتهم الحدية، مما يؤدي إلى الإرتفاع في الأسعار.

4- التضخم الركودي: إذا حدث تدهور في معدلات النمو، وتزايد في معدلات البطالة وحدث عجز متكرر في موازين التجارة والمدفوعات، وساد عدم استقرار في قيمة العملات، هنا نستطيع القول: إننا أمام تضخم ركودي ذي نتائج سلبية.

5- التضخم بالأرباح: تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق إلى تضخم ناجم عن إرتفاع في الأرباح، كما أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور. في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست إلا جزءا قليلا من سعر السلعة، وأكثر من ذلك فإن التأثير سعر-أقل تأثيرا من تأثير الثنائية سعر - أجر.

المطلب الثالث: مقاييس التضخم:مقاييس التضخم Inflation Index¹:

هناك مؤشرا يستخدمان لبيان حركة التغير في الأسعار وبالتالي مقاييس للتضخم منها:

1- المنخفض الضمني للنواتج المحلي (Implicit GDP Deflator): ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة) لنفس السنة. ويمكن القول

¹ - الدكتور أكرم حداد، مشهور هذلول: مرجع سبق ذكره. ص، ص 201، 202.

هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني) للنواتج المحلي الإجمالي موجبا أو سالبا وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الاستقرار الإقتصادي ، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر (الموجبة) فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار و العكس بالنسبة للقيمة السالبة ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة أكبر فكرة التضخم المحلي.

2- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك): يعتبر هذا المقياس من أكثر مقاييس التضخم شيوعا فهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها، سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود ، فالعلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة علاقة عكسية فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني إنخفاض قيمة النقود والعكس صحيح. ويعبر عن ذلك رياضيا بالمعادلة التالية:

فارتفاع الأسعار على سبيل المثال 100% يعني إنخفاض قيمة النقود ب 50%.
ولذلك إذا رغبتنا بمعرفة قيمة النقود لابد من حصر التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات والتعبير عن هذه التغيرات برقم حسابي (قياسي) يعطينا إتجاه هذه التغيرات وقيمتها ، ويصبح هذا الرقم للتغير في الأسعار هو المعبر الحقيقي عن قيمة النقود.

وتكتنف عملية احتساب الرقم القياسي العديد من الصعوبات بدءا من كيفية وأسس اختيار سنة الأساس أو توفر المعلومات الإحصائية أو كيفية التعرف على نوعية السلع المراد اختيارها فمن المعروف أن أسعار بعض السلع قد يرتفع وبعضها الآخر قد ينخفض بنفس الوقت وبنسب مختلفة مما يخلق صعوبة في تحديد السلع المراد احتساب التغير في أسعارها وكيفية احتساب التغير وهل نستخدم أسعار سلع التجزئة أو أسعار الجملة.

وللتوصل إلى احتساب رقم قياسي صحيح وممثل للتغيرات التي تطرأ على قيمة النقود وللتخلص من الصعوبات السابقة يجب أن نتبع الخطوات التالية:

أ- اختيار عينة السلع (Commodities and Services):

حيث يسعى الباحثون إلى اختيار عينة من السلع لها صفة الشيعوع والاستهلاك من فئة معينة من الأفراد وتعكس في نفس الوقت الاتجاهات العامة للأسعار فهناك أرقام قياسية لسلع الجملة ولسلع التجزئة وللإستهلاكية.

وهذه العينة يجب أن تكون ممثلة لاتجاهات الأسعار ولعينة المجتمع المراد دراسة التغير في الأسعار لهم ويجري ذلك وفقا لمسح يدعى مسح ميزانية الأسرة (Family budget Survey).

ب – اختيار سنة المقارنة (الأساس) (Base Year):

وتستخدم هذه السنة لمقارنة التغير في الأسعار بين فترتين زمنيتين أي بين سنة الأساس والثانية السنة المراد احتساب الأسعار عندها ويراعي في اختيارها أن تكون مستويات الأسعار فيها عادية مع الثبات النسبي للمتغيرات الاقتصادية، على أنها قد تختلف بين فترة وأخرى ويعود ذلك إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية بشكل كبير مما يفترض وجود سنة أساس جديدة.

ج – التعبير عن أسعار السلع بنسب مئوية :

وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100\%$$

بعد هذه الخطوة ولمتابعة احتساب الأرقام القياسية لسلع ما، نتبع إحدى الطريقتين، إحداهما تسمى طريقة المتوسطات (البسيط) والأخرى طريقة الأوزان الترجيحية.

والمثال التالي يبين كيفية احتساب هاتين الطريقتين :

لنفترض أن السلع التالية هي السلع الممثلة للاستهلاك في المجتمع: الخبز، اللحوم، الملابس، السكن، الخضار، وأن أسعار هذه السلع كانت وعلى التوالي عام 1991 (سنة الأساس) هي: 20، 80، 40، 100، 10، أما أسعار هذه السلع عام 1999 فكانت وعلى التوالي: 35، 100، 45، 120، 15. والمطلوب احتساب الرقم القياسي:

1- طريقة المتوسطات Simple Price Index Number¹:

الحل: نبدأ بتحويل الأسعار في سنة المقارنة إلى نسب مئوية مع إفتراض أنها في سنة الأساس 100% وذلك كالتالي:

الجدول رقم 2-1: سنتي الأساس والمقارنة في طريقة المتوسطات لاحتساب الرقم القياسي.

سنة الأساس 1991		سنة المقارنة 199	
(1) السلعة	(2) السعر الحقيقي	(3) النسب المئوية	(4) السعر الحقيقي
الخبز	20	100%	35
اللحوم	80	100%	100
الملابس	40	100%	45
السكن	100	100%	120
			(5) السعر المئوي $\%100 \times 4/2$
			175
			125
			112.5
			120

¹ نفس المرجع السابق، ص 204.

الخضار	10	%100	15	150
المجموع		%500		682.5

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 204.

$$\text{الرقم المعيشي لسنة الأساس} = \frac{500}{5(\text{عدد السلع})} = 100\%$$

$$\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} = \frac{682.5}{5} = 136.5\%$$

من هنا نلاحظ أن الأسعار في سنة المقارنة ارتفعت بنسبة 36.5% عما كانت عليه في سنة الأساس، على أن هذه الطريقة يعاب عليها ما يعاب على استخدام المتوسطات الرياضية بشكل عام وتحديدًا يعاب عليها إغفال الحجم الحقيقي من إنفاق الأفراد على هذه السلع كنسبة من دخلهم. فطريقة المتوسطات تعطي تأثيرًا واحدًا لجميع السلع على قيمة المتوسط أما على الواقع فقد ينفق الأفراد على السكن مثلًا نصف دخلهم وعلى الملابس 10% من دخلهم وهكذا... . ولذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الوزن الترجيحي (الأهمية النسبية) لحجم الإنفاق على كل سلعة ولوحدها.

ويمكن إعادة احتساب الرقم القياسي لأسعار السلع الإستهلاكية المذكورة في المثال السابق وبطريقة الأوزان الترجيحية كالتالي:

2- طريقة الأوزان الترجيحية Weighted Price Index¹:

الجدول رقم 2-2: سنتي الأساس والمقارنة في طريقة الأوزان الترجيحية لاحتساب الرقم القياسي.

سنة المقارنة 1999			سنة الأساس 1991			
(7) الوزن الترجيحي	(6) النسبة المئوية	(5) السعر الحقيقي	(4) النسبة المئوية	(3) الأهمية النسبية	(2) السعر الحقيقي	(1) السلعة
1750	175	35	%100	10	20	الخبز
1875	125	100	%150	15	80	اللحوم
2250	112.5	45	%200	20	40	الملابس
4800	120	120	%140	40	100	السكن
2250	150	15	%150	15	10	الخضار
12925			1000	100		المجموع

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 205.

$$\text{الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة الأساس} = \frac{1000}{100} = 100\%$$

$$\text{الوزن الترجيحي لأسعار السلع في سنة المقارنة} = \frac{12925}{1000} = 129.25\%$$

¹ - نفس المرجع السابق، ص 206، 205.

ونلاحظ هنا أن اختلاف الرقم القياسي في كلتا الطريقتين مرده إلى اختلاف طريقة احتسابه مع العلم أن طريقة الوزن الترجيحي تعطي دقة أكبر في عملية الاحتساب ذلك بأنها تأخذ بعين الاعتبار الحجم الحقيقي من إنفاق الأفراد على السلع.

المبحث الثاني: آثار التضخم :

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم:¹

1/ إعادة توزيع الثروة بين المقترضين والمقرضين:

هناك اعتقاد شائع بأن التضخم يحقق نفعاً للمقرضين على حساب الدائنين ومع أن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها لا تعني أن التضخم يساعد كل المدينين أو يضر بكل الدائنين والواقع أنه في ظل ظروف معينه قد يضر التضخم ببعض المدينين ويساعد دائنيهم.

2/ خفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية:

يؤدي ارتفاع مستوى التضخم إلى خفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية. ورغم أن الناس يمكنهم خفض عبء هذه الضريبة بالتقليل من حيازتهم للنقود فإنهم لا يستطيعون تجنبها تماماً فهم في حاجة إلى النقود لتيسير المبادلات ولحماية أنفسهم ضد الأزمات غير المتوقعة.

3/ انعكاساته على هيكل الإنتاج:

للتضخم العنيف نتائج سلبية على الإنتاج وإحدى هذه النتائج هي أنها تشجع على المضاربة بدلاً من الاستخدام المنتج للمدخرات ويجد الناس أن الاستثمار في الذهب والتحف الفنية والعقارات أكثر ربحاً لهم من الاستثمار في كثير من النشاطات الإنتاجية. وكذلك يعمل التضخم على الحد من عزم رجال الأعمال على تنفيذ مشاريع طويلة الأجل بسبب صعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه الأسعار.

4/ آثاره على الأجور:

تتخلف الأجور عن المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لفئة العمال وأصحاب الدخل الثابتة وإلى زيادة أرباح أصحاب العمل والصناعة نتيجة لزيادة الفجوة بين أسعار السلع المباعة والأجور المدفوعة. وكلما كانت الصناعة تشغل نسبة أعلى من اليد العاملة ازدادت أرباح هذه الصناعات.

5/ آثاره على الأسعار:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع بنسب متفاوتة مما يجعل أرباح بعض القطاعات تفوق أرباح القطاعات الأخرى لتنمو بذلك قطاعات على حساب أخرى. إذ أن القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والخدمات ستحقق أرباحاً أفضل ومعدلات نمو مرتفعة فالعمال يحصلون مداخيل مرتفعة ولكن أرباح المشاريع تكون أعلى مما يدفع حركة الأسواق نحو ارتفاع الأسعار.

¹ - د. محمود الوادي ، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 301.

6/أثاره على التسويق:

يؤدي التضخم إلى تسريع التجارة والمضاربة وتكون أسعار تجارة التجزئة مرتفعة بنسبة أعلى من أسعار تجارة الجملة أو الإنتاج. ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي خاصة بعد تعدد الوسطاء أي زيادة نفقات التسويق مما يزيد من تضخم الأسعار. وينمو القطاع التجاري بفضل التضخم فهو لا يقدم أية قيمة مضافة إلى السلعة إنما يرفع القيم النقدية لأسعار السلع.

7/انعكاساته على الجهاز النقدي:

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأدية وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة وكمقياس ومخزن للقيمة، حيث يتحول الجميع نحو الاستهلاك على حساب الادخار في حالات التضخم، نظراً لفقدان النقود لقيمتها الشرائية، ويرافق ذلك توسع في إصدار النقود والائتمان فيزداد حجم السيولة النقدية وتضعف أسعار الفائدة.

وتحاول السلطات جذب المدخرين برفع الفوائد ولكن هذا ينعكس سلباً على الائتمان الذي تزيد كلفته فتتحول النقود عند عجز الاستثمار والادخار إلى سلع وخدمات أو تتحول إلى قيم هروبية كالذهب والعقارات والعملات الأجنبية.

أما في السوق المالية فترى أن أسهم وسندات المؤسسات التي تحقق أرباحاً عالية بحكم ارتفاع أسعار سلعها ورواجها. هي التي تحقق أفضل المراكز وأعلى الأسعار، وهي غالباً منتجة للسلع الاستهلاكية. أما المؤسسات الصناعية الأساسية فتتدهور قيمة أسهمها وسنداتها لأنها لا تحقق أرباحاً عالية وسريعة.

8/انعكاساته على العلاقات الاقتصادية الخارجية:

للتضخم انعكاسات كبيرة على ميزان المدفوعات مع ارتفاع الطلب على الواردات فتتخفص قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. وترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل التصدير فيزيد عجز ميزان المدفوعات، فتستعمل الدولة احتياطها من النقود الأجنبية وحتى الذهب في تسوية المعاملات الدولية وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وإذا حصل تضخم في بعض البلدان يزداد الطلب على الذهب لتسوية معاملاتها وهكذا ينتقل التضخم وينتشر في أنحاء العالم.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم:¹1/اتساع الفجوة الاجتماعية:

يتفق المختصون على أن الموجات التضخمية الحادة في حال استمرارها لفترات زمنية متصلة تؤدي إلى تغيرات اجتماعية مهمة في البناء الطبقي. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تغيرات مهمة في المراتب الاجتماعية.

¹- د. بلعزوز بن علي : مرجع سبق ذكره، ص225.

وهكذا فإذا حصل تضخم في بلد ما، فإن القيم الحقيقية لأصول ثروة طبقة معينة تتغير كما تتغير أيضاً القيم الحقيقية لعناصر الخصوم المستحقة على هذه الطبقة، حيث تحقق بعض الطبقات الاجتماعية مكاسب من وراء التضخم على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى.

2/رفع الطلب على السلع الترفية:

نتيجة التدهور المتواصل في القوة الشرائية للنقود فإن الأفراد من مختلف الفئات يسارعون إلى التخلص من النقود ويسعون إلى زيادة مستوى من الإنفاق الاستهلاكي. ويترتب على ذلك زيادة الاستهلاك وبالذات سلع الاستهلاك الترفي والسلع المعمرة.

3/تدهور قيمة العمل المنتج:

نتيجة الموجة التضخمية التي ضربت بلدان العلم الثالث، حدث اضطراب شديد في القيم وأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة، وقد ترتب على ذلك في المقابل إهدار متزايد للقيمة الاجتماعية. فقد اهتزت الثقة لدى جميع الذين يعملون بأيديهم وأذهانهم وأصبحوا يقولون بأنه لم يعد للعمل المنتج أي قيمة تذكر، ومعنى ذلك أنه لم تعد هناك علاقة سببية بين زيادة مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع مستوى إنتاجية العمل.

المطلب الثالث: الآثار السياسية للتضخم:¹

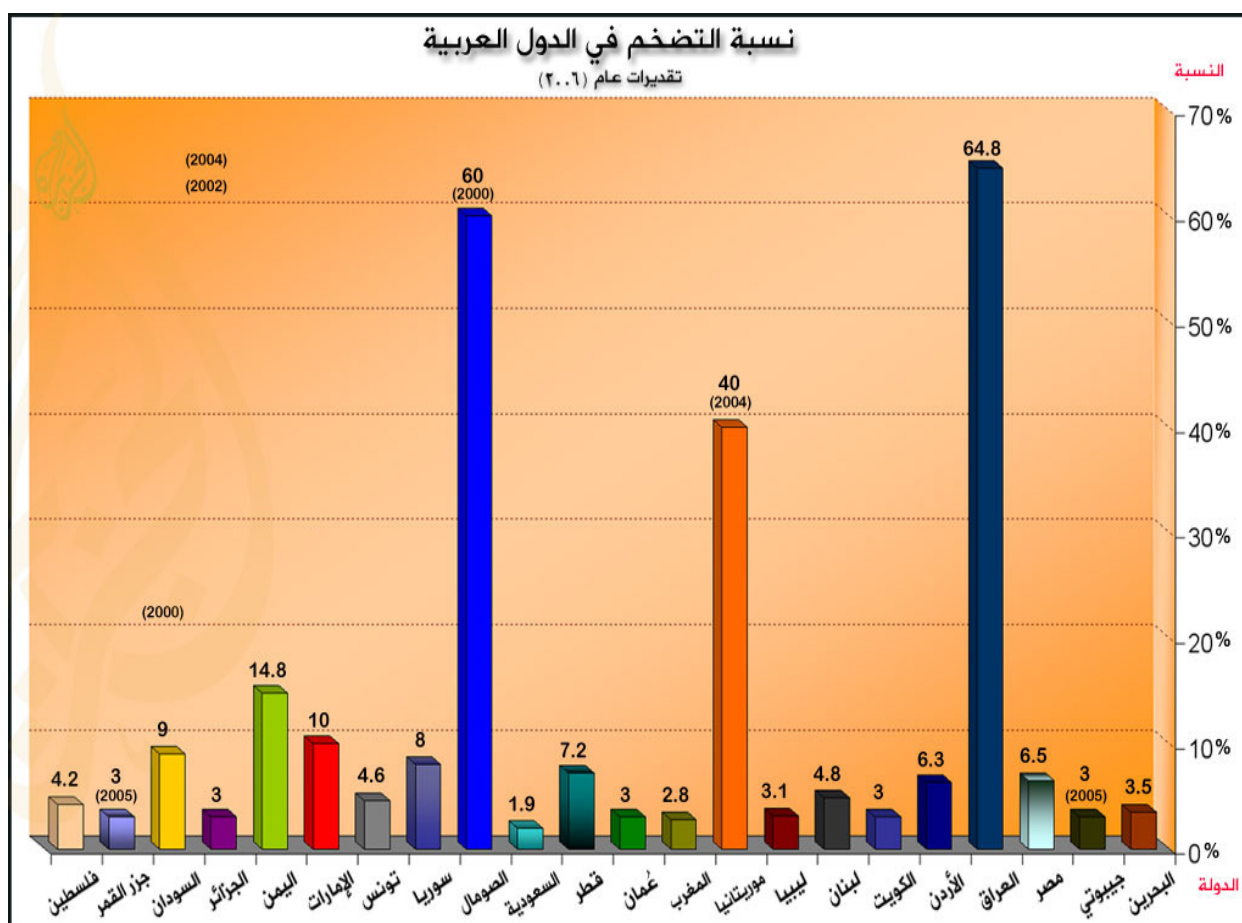
إن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء وأصحاب السوق السوداء، لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم، ويترتب على التضخم أيضاً ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا ويبيعوا فيها ما يشاؤون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج، مما يثير ضجر وعدم رضا واستياء المواطنين والجماعات التي تفقد ثقافتها في الحكومة

وبالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي في الدولة، ويتولد نتيجة لذلك التذمر وأحياناً الثورة ضد الحكومة، وقد يؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومثال ذلك التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينيات من هذا القرن ساهم بشكل رئيس في ظهور "هتلر" على الساحة كديكتاتور، لذلك يعتبر "هتلر" وليد التضخم.

2— د. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر، الطبعة العربية 2010، ص 221.

ويؤدي التضخم أيضا إلى إعاقة التكوين الرأسمالي، نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك، إضافة إلى انه يشتمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما انه يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد تدفقها والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدولة النامية.

الشكل رقم 2-1: معدلات التضخم في الوطن العربي عامي 1995-2006.



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 222.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم :المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية (التضخم والتحليل الكلاسيكي):¹

إن دراسة ظاهرة التضخم وتحليلها من قبل المفكرين الكلاسيكيين إنما تم ضمن دراستهم للنظرية العامة للأسعار ومن ثم بيان العوامل المؤثرة في حركات الأسعار، حيث يقول الإقتصادي السويدي بنت هانسن " Bent Hanson " إن نظرية التضخم التي لا تتضمن أهدافها تبيان القوى المؤثرة في الأسعار تعتبر نظرية ناقصة، ويذكر أن إقتصاديات الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر لم تكن تعاني وحتى بداية القرن العشرين من قوة الظواهر التضخمية وارتفاعات الأسعار.

وقد كان اهتمام النظريات الكلاسيكية ينصب على دراسة أحوال وتطورات النشاطات الإقتصادية وما يصاحبها من مشاكل في الفترات طويلة الأجل، وكذلك في دراسة أسباب نمو للإقتصادات القومية وكيفية نموها، بإعتبار أن مشكلة التضخم هي ابرز المشكلات التي تواجه عملية التنمية ولقد كانت مشكلة التحليل الكلاسيكي الأساسية هي مشكلة التوزيع وخاصة مشكلة الربح لصلتها المباشرة بمشكلة السكان التي إعتبرها الكلاسيكيون أهم المشاكل التي تواجه الإقتصاد الوطني.

وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية من خلال نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ وفقاً لإفتراضات النظرية فإن ثبات سرعة تداول النقود وحجم التداول سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس نسبة كمية النقود المعروضة في المجتمع، وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعاً لإرتفاع كمية النقود المتداولة المعروضة وعلى عكس ذلك فإن انخفاض مستوى الأسعار يكون بسبب انخفاض كمية النقود المتداولة، ويتضح ذلك رياضياً من خلال معادلة فيشر (Fisher) المشهورة :

$$M.V=P.y$$

حيث أن:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 197.

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة دوران النقود.

Y: حجم المبادلات أو المعاملات.

p: المستوى العام للأسعار.

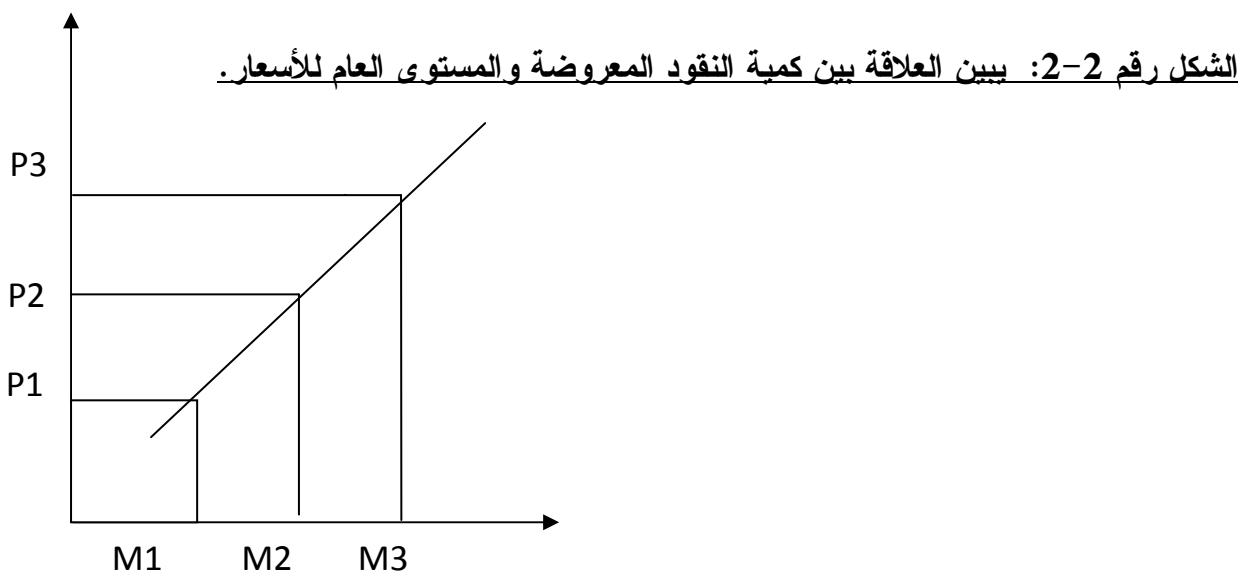
أي أن مستوى الأسعار العام يمكن صياغته رياضياً على النحو التالي:

وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V و Y :

$$P = \frac{V}{Y} M$$

$$\Delta P = \frac{V}{Y} \Delta M$$

ويمكن توضيح ذلك بالرسم من خلال تبيان العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار على النحو التالي:



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 198.

يتبين من الرسم السابق أنه عندما كان المعروض من النقود يساوي M1 كان مستوى الأسعار هو P1، وعندما ارتفع المعروض من النقد إلى M2 ازدادت مستويات الأسعار إلى P2، وأن نسبة التغير في النقود المعروضة هي مساوية لنسبة التغير في مستوى الأسعار وبنفس الإتجاه، أي أن تغير الطلب على النقود وبافتراض ثبات كمية النقود وحجم الناتج القومي سوف يرفع مستوى الأسعار من P1 إلى P2 مثلاً. وترى النظرية الكلاسيكية أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته فهو يفرض ضريبة على كل ما يحتفظ بأرصده النقدية عند ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم، حيث أن زيادة العرض النقدي سوف تزيد

الطلب الكلي على الارتفاع أما العرض الكلي للسلع والخدمات فهو ثابت، لذا ترتفع أسعاره وتنخفض قيمة النقود ويسرع الأفراد للتخلص منها بشراء السلع حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم عن الإحتفاظ بالنقد مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية. ويشترط الكلاسيكيون أن الادخار هو شرط مسبق للاستثمار، ويرون أن تخفيض معدلات الاستهلاك السائدة في بدء عملية الاستثمار وذلك بتحرير عوامل الإنتاج ونقلها من قطاعات السلع الإستهلاكية إلى قطاعات السلع الإنتاجية وهذا يتم بخفض معدلات الاستهلاك السائدة ورفع معدلات الادخار، وان التوسع في الإنفاق النقدي التضخمي ليس بديلا عن الادخار والذي يعتبر المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي لدى الكلاسيك.

و تؤكد النظرية الكلاسيكية على الدور السلبي للتضخم في عملية رفع معدلات الادخار والتراكمات الرأسمالية وحصرها في حركات سعر الفائدة وخفض الاستهلاك أما دور الاستهلاك في تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار الجديد فيرى الكلاسيكيون على سلبية التضخم في تحفيز الاستثمارات ومضاعفة حجم الاستثمار والإنتاج المولدة للدخول.

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم، إذ قد ترتفع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار بعض المنتجات لاسيما المنتجات الزراعية، كما يؤخذ على التحليل الكلاسيكي بأنه ليس كل ادخار يستثمر فالمدخرون هم غير المستثمرين، وليس هناك ما يضمن بان كل ادخار سوف يوجه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، أن الادخار قد لا يسبق الاستثمار بل العكس قد يحدث، كما أنه لا توجد علاقة واضحة بين سعر الفائدة وخلق الادخار فقد يستطيع سعر الفائدة تحويل الادخار إلى استثمار لان الفائدة هي ثمن التحلي عن السيولة، و بالتالي فان العلاقة بين الادخار والثروة هي أقوى من علاقة سعر الفائدة مع الادخار، كما يؤخذ على الكلاسيكيين أخذه بالدينامكية السهلة لتكوين الادخار خاصة في البلدان النامية التي يرتبط فيها ذلك مع السياسات الاجتماعية والثقافية والسياسية أكثر من ارتباطه بحركات سعر الفائدة، فحفظ المدخرات يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية فضلا عن توفر دخول تتصف معدلاتها بالارتفاع، كما أن سعر الفائدة ليس له دورا كبيرا في التأثير على الادخار بقدر ما تمارسه عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي والضمان المالي لقيمة المدخرات الحقيقية في مواجهة التقلبات في الأسعار وفي قيمة النقود.

المطلب الثاني : النظرية الكينزية لتفسير التضخم¹

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة، حيث أثار "كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار السياسية للتحليل

¹ أ. بلعزوز بن علي :مرجع سبق ذكره، ص141.

الكلاسيكي، و عند "كينز" يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحني الطلب الكلي مع العرض الكلي أي بالطلب الكلي الفعال.

و يتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى:

لا تكون فيها كلا المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلا : فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الدخل، وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف و الإنتاج. غير أن مع زيادة الإنفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور و هذا التضخم هو " التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام .

وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها، و ضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

المرحلة الثانية:

و هي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها. فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تتجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع و الخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. و يسمى الفرق بين الطلب الكلي و الناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، و من الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب " القوة التضخمية " و يسمى "كينز" هذا التضخم " التضخم البحت".

وفي تقييم للتحليل الكينزي للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وهذا ما يخلق فائضا إنتاجيا. ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الإنتاجية، وناتج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عليها. ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية و المتقدمة.

المطلب الثالث: المدرسة النقدية (التضخم وتحليل النقديين):¹

جاءت المدرسة النقدية امتدادا للمدرسة الكلاسيكية و بنت عليها بعض الأفكار الجديدة وهي ما عرفت بالنظرية (المدرسة) النقدية الحديثة بزعامة الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان (M. Friedman) الذي تزعم أيضا مدرسة (منهج) شيكاغو. وتحاول هذه المدرسة تفسير ظاهرة التضخم بالاعتماد على نظرية

¹ - نفس المرجع السابق، ص 201.

كمية النقود لكن بتعميق العلاقة بين المستوى العام للأسعار جهة وعرض وطلب النقود من جهة أخرى، حيث تقرر أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقد من قبل السلطات النقدية، بشكل يفوق الطلب على النقود، وترى أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية أما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث تشتمل على متغيرات عديدة كما يقول فريدمان، كسعر الفائدة الحالي والمتوقع، ومعدل التضخم ومستوى الدخل القومي، ومستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو على شكل نقدية، ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود رياضياً (كما يراها فريدمان) على النحو التالي:

$$M^d = M^d (rc, re, pe, pc, y, w)$$

حيث تشير:

M^d : حجم الطلب على النقود.

rc : مستوى سعر الفائدة الحالي.

re : مستوى سعر الفائدة المتوقع.

pc : مستوى التضخم الحالي.

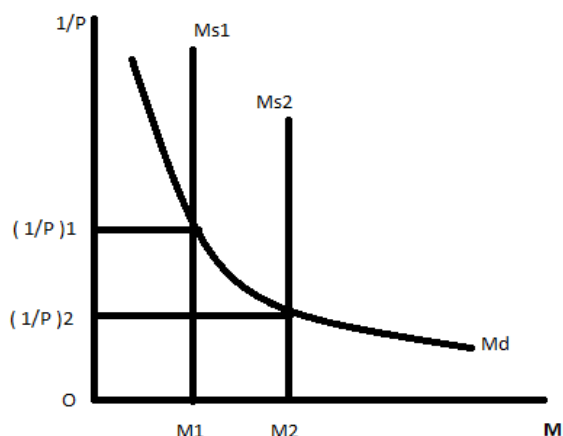
pe : مستوى التضخم المتوقع.

Y : الدخل القومي.

w : الثروة بكافة أشكالها.

ويوضح ذلك بيانياً من خلال الرسم التالي:

الشكل رقم 2-3: يبين دالة الطلب على النقود.



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 202.

يتضح من الرسم أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار ($1/p$) هو كمية النقود، أي أن زيادة عرض (الكمية) النقود من Ms_1 إلى Ms_2 سوف يزيد مستوى الأسعار من (p_1) إلى (p_2) فيسارع كنتيجة لذلك الأفراد لاستبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقد، وأن معكوس المستوى العام للأسعار ($1/p$) يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو مستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة.

ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة، وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزنا كبيرا للتوقعات المستقبلية، كما أنهم اعتقدوا بأن الزيادة في عرض النقد هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف، ولم يتفقوا مع الكلاسيكيين في الإنتاج يتحدد كلية من جانب العرض حتى في المدى القصير.

المطلب الرابع : نظرية التكاليف (التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف) ¹:

إن تفسير هذه النظرية للتضخم يقوم بشكل عام على أساس أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث على أثر الزيادة في تكاليف الإنتاج و بشكل خاص الأجور، ويعتبر أنصار هذه النظرية أن الزيادات في معدلات الأجور تحدث بصورة مستقلة لا علاقة لها بفائض الطلب، حيث تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي إلى ارتفاع مستوى الأسعار. ولقد عرضت هذه النظرية من قبل مؤيديها بأشكال مختلفة لكنها بمجملها لم تتمكن من إعطاء تفسير موحد وواضح حول ماهية الزيادات المستقلة في الأجور، لذلك اختلفت الآراء حول طبيعة هذه الزيادات المستقلة في الأجور: هل هي عشوائية؟ أم تحدث بشكل منتظم؟ وكيف تحدث؟ وما هو أثرها على المستوى العام للأسعار؟ وكيف يتحدد هذا الأثر؟ وهل أثرها نهائي أم ينتهي خلال فترة زمنية معينة؟. لذلك فقد وردت فروض كثيرة تتعلق بهذه النظرية و أجريت اختبارات كثيرة لتلك الفروض لا مجال لاستعراضها جميعا.

لكن من أهم هذه الفروض هو أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة للطبقة العاملة و حيث أن معدلات الأجور ترتبط بمستوى هذه النفقات فإن الاتحادات العمالية سوف تطالب بزيادة الأجور بما يعادل الارتفاع في نفقات المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار، و حينما يتم ذلك تزداد نفقات الإنتاج فيقوم أصحاب المشروعات بزيادة أسعار منتجاتهم، فيؤدي هذا مرة أخرى إلى مطالبة الاتحادات العمالية بزيادة الأجور، فترتفع الأسعار ثم الأجور فتكاليف الإنتاج، فالأسعار ثم الأجور، و هذا بشكل دائري لا نهائي. و لقد اشتهر هذا التحليل باسم (دائرة:الأسعار - الأجور).

¹ - د. مروان عطون: مرجع سبق ذكره، ص، ص 184، 185.

ونتيجة للاختبارات التي قام بها الكثير من الاقتصاديين تبين عدم واقية الكثير من الفروض التي قامت عليها هذه النظرية : فالارتفاع في الأجور إنما يحصل (بافتراض حصوله) نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة على أثر ارتفاع الأسعار مما يسبب مطالبة الاتحادات العمالية بزيادة الأجور.

وفي محاولة اختبار أخرى جرت في إنجلترا ولفترة طويلة من الزمن نسبياً تبين بنتيجتها ان معامل ارتباط الأجور بالأسعار يبلغ حوالي (67%)، وبنفس المنطق السابق فان الزيادة الأساسية في الأسعار يمكن أن تتلاشى بعد فترة من الزمن.

إن مجمل الاختيارات يظهر أن الارتفاع المستقل في الأسعار قد يتضاعف بسبب علاقة الأجور بالأسعار ، لكن عملية (التضاعف) هذه لا بد أن تنتهي خلال فترة من الزمن ، بينما ظاهرة التضخم هي عملية تباعدية لا نهائية . وبما أن هذه الدراسات أثبتت أن معامل ارتباط الأجور بالأسعار أقل من الواحد الصحيح فان الفرض المذكور يصبح غير واقعياً.

خلاصة الفصل:

رأينا أن التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي، قد يرتبط التضخم بأسباب مختلفة فقد يكون هيكلياً وقد يرجع إلى ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، أو حتى ناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالأجور، وقد لا يرتبط التضخم بأي من هذه الأسباب فمن الممكن أن يكون مستورداً، وعلى اختلاف النظريات المفسرة له فهي كلها لا تختلف في أن التضخم ظاهرة سعرية له علاقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ويرتبط بالعرض الكلي والطلب النقدي الكلي، ولضبط هذه الظاهر لا بد من اتخاذ سياسات ناجعة للحد منها، وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم.

الفصل الثالث

السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم

مباحث الفصل

← تمهيد.

← المبحث الأول: البنوك المركزية.

← المبحث الثاني: الأدوات الكمية (غير المباشرة) وتقييمها.

← المبحث الثالث: الأدوات النوعية (المباشرة) وتقييمها.

← خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتبر البنك المركزي السلطة الوحيدة التي تطبق السياسة النقدية والتي يعتمد عليها في معالجة ظاهرة التضخم مستخدماً مختلف أدواتها لتحقيق أهداف مرسومة، لذلك سنتناول في هذا الفصل الملمحة عن نشأة البنك المركزي، كما سنعرض مختلف الأدوات التي يعتمدها في معالجة ظاهرة التضخم و التي يمكن أن نصنفها إلى أدوات كمية ، وأدوات كيفية (نوعية) مع تقييمها حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول:البنوك المركزية.

المبحث الثاني:الأدوات الكمية(الغير مباشرة)، وتقييمها.

المبحث الثالث:الأدوات النوعية(المباشرة)، وتقييمها.

المبحث الأول: البنوك المركزية:**المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية:¹**

تعتبر البنوك المركزية هي أحدث صورة لتطور النظام المصرفي فقد نشأت هذه البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي لذا فقد ظهرت هذه البنوك متأخرة نسبيا بالمقارنة إلى ظهور البنوك التجارية. فقد نشأ أول بنك مركزي في إنجلترا عام 1694 (بنك إنجلترا) وتأخرت فرنسا في هذا المجال حيث لم يظهر بنك فرنسا (البنك المركزي) إلا في عام 1800 وقد نشأ في صورة شركة مساهمة وكان محافظ البنك يعين من قبل

الدولة. ولم يبدأ بنك فرنسا كبنك للإصدار إلا في عام 1948

وقد كانت الوظيفة الأولى التي أنشأت من أجلها البنوك المركزية هي الإصدار النقدي. ويتطور الأمر أصبحت هذه البنوك تقوم بوظائف متعددة سواء في مجال الأعمال المصرفية أو السياسات النقدية الداخلية والخارجية. ولذلك فإن دور هذه البنوك هو دور مؤثر على السياسة الاقتصادية، والسياسة النقدية العامة. ولذلك من الطبيعي أن يختلف هدف البنوك المركزية عن البنوك التجارية فإذا كان الهدف الأساسي للبنوك التجارية هو تحقيق أقصى ربحية مع المحافظة على السيولة، فإن هدف البنك المركزي هو الإبقاء و المحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي وهو إذا حقق أرباح فقد يكون هذا بصفة عارضة وليس من أجل تحقيق هدف معين ولهذا السبب فإن البنك المركزي دائما يكون هيئة عامة تابعة للدولة بمعنى ملكية الدولة لهذه البنوك وهذا أمر طبيعي نظرا لأهمية مركزه الاحتكاري في مجال النقود والتسهيلات الائتمانية والمعاملات الخارجية.

أما بالنسبة لعلاقة البنك المركزي بالدولة فهذا يتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة نمو الدولة. فبالنسبة للدول النامية تتدخل الدول تدخل مباشر في شؤون البنك المركزي وبالتالي فالبنك المركزي يعتبر أداة من أدوات الحكومة حيث تحدد الدولة السياسة النقدية (مثال الدول الاشتراكية) أما في الدول المتقدمة والرأسمالية فهو يتمتع بقدر أكبر من المرونة في تنفيذ سياسته. فهو يتعاون مع الهيئات العامة والخزانة العامة فالعلاقة بينهم ليست علاقة تبعية كما هو الحال في الدول الاشتراكية والنامية بل علاقة تعاونية أساسا على التنسيق بغرض إيجاد التوازن بين التدفقات النقدية والاستثمارات المنتجة. فالبنك المركزي هو البنك الذي يرسم السياسة النقدية في هذه الدول وذلك بغرض تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي ومكافحة التقلبات النقدية في والتنسيق بين سياسات البنوك التجارية لإزالة عنصر المنافسة بينهما. كما نجد أن البنك المركزي يمكن أن يقوم بدور يساعد ويشجع سوق رأس المال بإتباعه سياسات السوق المفتوحة.

¹ - د. أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسات شباب الجامعة، الطبعة 2009، ص 284.

البنك المركزي (Central Bank):¹

إن لكل دولة مستقلة ذات سيادة لها مصرفها المركزي الخاص بها وهو يمثل رمزا للسيادة الوطنية، وهو يكون معني في رسم السياسات النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي للبلد. فهو يعمل على مراقبة والسيطرة على عرض النقود لتجنيب الدولة التقلبات الدورية والمحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وضبط التعامل مع الخارج. هو يحتفظ باحتياطيات البلد من العملات وهو يتمتع بصلاحيات قانونية تميزه عن باقي البنوك الأخرى لأنه وحده الذي يملك حق إصدار الأوراق النقدية ويعمل كبنك للدولة وبنك البنوك.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي:

إن من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي تتمثل بالآتي:

1- إصدار العملة:²

والمقصود بوظيفة الإصدار (بنك الإصدار)، والمقصود بوظيفة الإصدار هو أن البنك المركزي هو الذي يقوم بمهمة إصدار النقود التي تستخدم كعملة في التداول، وفي الاحتياطيات، وفي الاستخدامات المختلفة، والتي هي في الغالب في الوقت الحاضر الأوراق النقدية كنفود رئيسية، ومسكوكات نقدية كنفود مساعدة تستخدم في أداء التعاملات الصغيرة جداً، وتعتبر هذه الوظيفة أول وأهم الوظائف التي يتخصص بها البنك المركزي ويتميز بها في القيام بها مقارنة بالبنوك الأخرى، وهي التي تشكل أساس عمل النظام النقدي والمصرفي، وقد زادت مكانة البنك المركزي ودوره في الاقتصاد عندما أصبحت النقود التي يقوم بإصدارها إلزامية، أي يتم فرض التعامل بها بموجب القانون، واستخدامها كاحتياطيات مقابل الودائع. وفي قيام البنك المركزي بإصدار النقود فإنه يؤثر على الحجم الكلي للنقود، أي على عرض النقود بطريقة مباشرة عن طريق إصدار العملة في التداول و في تكوين الاحتياطيات، وكذلك فإنه يؤثر من خلال الإصدار النقدي هذا على الائتمان المصرفي بطريقة غير مباشرة، لاعتماد المصارف في منحها على النقود التي يصدرها البنك المركزي، وبذلك فإن عرض النقود في الاقتصاد سواء تمثل بالعملة في التداول أو نقود الودائع يعتمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النقود التي يقوم البنك المركزي بإصدارها، ولذلك يتم تعريف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار استناداً إلى وظيفته الأساسية هذه، وحيث كان هذا الإصدار يمارس في البداية من قبل عدة بنوك، إلا أنه أصبح بعد ذلك مركزياً، وهذه المركزية تعتبر ضرورية لتحقيق جوانب عديدة هامة منها تماثل النقود المصدرة في حالة القيام بها من جهة مركزية واحدة، وزيادة الثقة في النقود الصادرة من مثل هذه الجهة، وهو ما يؤدي إلى إمكانية استخدامها كاحتياطيات في الاقتصاد وكاحتياطيات لدى البنوك التجارية مقابل الودائع لديها، وبذلك يزداد تأثير البنك المركزي عليها، ويتم

¹ - د. محمد طاقة وآخرون: مرجع سبق ذكره ص 347.

² - د. فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص 298.

تلافي الإفراط في إصدار النقود نظرا لارتباطه بجهة مركزية واحدة تحكم عرض النقد، وكذلك حصول مثل هذه الجهة على الأرباح التي يمكن أن ترتبط بإصدار النقود في الاقتصاد.

وتختلف وجهات النظر بخصوص عملية الإصدار النقدية حيث توجد وجهات نظر متعارضة في هذا الصدد، وتتمثل بدعوة البعض إلى حرية الإصدار، أي أن تترك للجهة التي تتولى مهمة الإصدار الحرية التامة في إصدار النقود وبدون أي قيود تحدد ذلك، وبالشكل الذي يستجيب معه الإصدار النقدي أي عرض النقد إلى الطلب على النقد وتبعاً لحاجة المعاملات، والحاجة إليها، حتى يتم توفير النقود بالشكل الذي يمنع حصول التضخم، أو تحقق الانكماش في النشاطات الاقتصادية، إلا أن حرية الإصدار هذه قد تؤدي في حالات ليست بالقليلة إلى زيادة الإصدار عندما لا توجد ضوابط ومحددات تحدد هذا الإصدار، وبالشكل الذي يمكن أن يقود إلى زيادة الإصدار وبشكل يزيد عن حاجة الاقتصاد، وتتجه مستويات الأسعار نحو الارتفاع، ويحصل تضخم، أو يقل الإصدار وتميل الأسعار نحو الانخفاض وما يمكن أن يرافقه من انخفاض في الأرباح، وحصول انكماش وركود اقتصادي، أي أن حرية الإصدار غير المقيدة يمكن أن تقود إلى حصول التضخم أو الانكماش في الاقتصاد

وهو ما يولد آثار سلبية على الاقتصاد في الحالتين.

ولذلك فإن تقييد الإصدار، بوضع ضوابط ومحددات له حتى يتم إخضاع عملية الإصدار النقدي أي عرض النقد إلى الطلب على النقد والحاجة إليه في الاقتصاد وبدلاً من حرية الإصدار غير المقيدة، وهذا يمكن أن

يتم من خلال مايلي:

*- الأخذ بنظام الغطاء الذهبي الكامل:

وهو الحالة التي يمكن أن يمثلها نظام الذهب، أي أن النقود المستخدمة في الاقتصاد هي نقود ذهبية، أو نظام الإصدار النقدي بما يعادل هذا الإصدار ذهب، أي أن الغطاء للنقود التي يتم إصدارها يكون كاملاً وبالذهب، وبالتالي فإن حجم الإصدار تحدده الكميات المتاحة من الذهب في الاقتصاد سواء من خلال استخدام الذهب كغطاء كامل للنقود المصدرة، وهو الأمر الذي قد لا يتيح المرونة الكافية في عرض النقد بحيث يتماشى مع الطلب على النقود في الاقتصاد، والحاجة إليها في نشاطاته.

*- نظام الإصدار الجزئي: أي أن يتاح للجهة المصدرة للنقد، والتي هي البنك المركزي عادة إمكانية إصدار حتى حد معين، وقد يتم غطاء هذا الجزء من الإصدار بالأوراق المالية كالسندات الحكومية، أو السندات الأجنبية، أو العملات الأجنبية، وغير ذلك وما زاد عن هذا الحد المعين يتم إصداره بغطاء ذهبي يقابل هذا الإصدار، كما أن نظام الإصدار الجزئي هذا قد يكون نسبياً وذلك بأن يتم تحديد نسبة معينة للغطاء حسب كل نوع من أنواع الغطاء هذه، وذلك بأن تحدد نسب معينة للغطاء بالذهب والغطاء بالعملات الأجنبية، وللسندات الحكومية، وللسندات الأجنبية وغيرها، وهذا النظام يوفر لسلطة

الإصدار (البنك المركزي) مرونة أكبر في عملية الإصدار بعدم تقييدها بغطاء معين وهذا يجعلها تستجيب في إصدار النقود للطلب عليها وحاجة الاقتصاد لها.

نظام الحد الأقصى للإصدار: وذلك بان يتم تحديد حد أقصى لما يمكن للبنك المركزي إصداره من نقود مع توفير الإمكانية لتغيير الحد الأقصى للإصدار هذا حسب ظروف الاقتصاد وحاجته للنقود، وهو الأمر الذي يوفر مرونة أكبر في عملية إصدار النقود بحيث يستجيب للطلب على النقود والحاجة إليها في عمل الاقتصاد رغم أن الحد الأقصى للإصدار يمكن أن يصبح عاملاً يقيد الإصدار الذي يستجيب لذلك. ومما سبق يتبين أن نظام الإصدار المقيد يعتبر أكثر مرونة، وتتطلب إدارته والعمل به كفاءة عالية، ودقة ومعرفة كافية بأوضاع الاقتصاد وظروفه، وحاجته التفصيلية لعرض النقد حتى يتم إحكام التناسب بين هذا (العرض) وبين حاجة الاقتصاد للنقد، وبحيث تتناسب التدفقات النقدية مع التدفقات السلعية، وبالشكل الذي لا يؤدي إلى حصول تضخم أو تحقق انكماش في الاقتصاد.

2- بنك البنوك

سمي بنك البنوك كونه يتعامل فقط مع البنوك الأخرى ومع الدولة نفسها، وهو يتعامل مع البنوك كما تتعامل البنوك التجارية مع الأفراد، فهو يحتفظ بنسبة من ودائعها لديه ويقوم بإقراضها كما يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي يمتلكها، ويعتبر البنك المركزي الأداة الفعالة لرسم وتنفيذ السياسات النقدية للدولة وهو الذي يتحكم بكمية النقود وبسعر الفائدة.

3- بنك الدولة:

إن البنك المركزي يقوم بالاحتفاظ بحسابات الدولة لديه ويعمل على تنظيم القروض التي تصدرها وتنظيم المدفوعات الدولية وإدارة النقد الأجنبي وتنظيم سعر الصرف ويقوم أيضاً بتقديم القروض للدولة، كما يعمل على نقل الأموال الحكومية من منطقة إلى أخرى في داخل الدولة وفي خارجها، وبيع وشراء الأوراق المالية لحساب الحكومة والمساعدة على إصدار وتسويق السندات الحكومية وكذلك دفعها عند الاستحقاق ودفع الفوائد عليها.

والأهم من كل ذلك هو قيام البنك بمسؤولية الحد من الآثار المضرة التي قد تسببها العمليات المالية الحكومية في الاقتصاد الوطني والناجمة عن الإنفاق الحكومي والضرائب المتزايدة وكذلك عن القروض الضخمة التي تقوم بها.

4 - ملجأ للإقراض:

إن من واجبات البنك المركزي، أن يواجه الطلبات الشديدة على النقود في أوقات الأزمات والطوارئ، بحيث يمثل البنك المركزي الجهة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأزمات المالية والنقدية التي يتعرض لها اقتصاد لدولة.

5- مراقبة الائتمان:

إن البنك المركزي يلعب دوراً مهماً في تنظيم ومراقبة القروض التي تقدمها البنوك الأخرى نظراً لأهمية هذه القروض على الاقتصاد الوطني، فهو يعمل لتشجيع البنوك على تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة بغية تنميتها وتطويرها.

6- الاحتفاظ باحتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية:¹

حيث أن المصرف المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية اللازمة لتمويل العمليات التجارية مع العالم الخارجي وخصوصاً في الدول التي لا تقبل عملاتها كعملات رئيسية (Key Currencies) وتشمل تلك الموجودات الذهب والمسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة (SDR) وأذونات الخزينة.

7- رقابة البنك المركزي على البنوك:

²تأخذ رقابة البنك المركزي على البنوك الموجودة في الدولة أربعة أشكال هي:

* رقابة مباشرة: حيث يصدر البنك المركزي تعليماته الخاصة للبنوك بمنح الائتمان والاحتياطي.
* رقابة نوعية: حيث يخصص البنك المركزي بعض المزايا لبعض المجالات، كأن يعفي حجم الأموال الموظفة في قطاع الزراعة مثلاً من عملية حساب سقف الائتمان للبنوك أو من الاحتياطات. أو مثل تحدي مواصفات معينة للأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم.

* رقابة كمية: وتتضمن تعليمات البنك المركزي بحجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك، أي السيولة، كنسبة من الودائع، وسعر إعادة الخصم.

* رقابة أدبية: حيث أن مجلس إدارة البنك المركزي يتضمن ممثلين عن رقباء مجالس إدارات البنوك. وبالتالي فإن السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي يتم نقلها إلى البنوك وتوجيه العمل المصرفي لتحقيقها مثل تسهيل الائتمان لقطاع اقتصادي محدد بناء على رغبة سياسة أو اجتماعية. وتتم عملية الرقابة من خلال:

- 1- التحكم في إصدار موافقات الترخيص لمزاولة العمل المصرفي.
- 2- الزيارات الميدانية والتفتيش.
- 3- الحصول على البيانات المالية من البنوك بشكل دوري.
- 4- الحصول على البيانات الإحصائية عن الأعمال المصرفية للبنوك بشكل دور.

¹ - د.أكرم حداد، مشهور هذلول: مرجع سبق ذكره، ص 143.

² - محمد محمود العجلوني: البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى 2008، ص 142.

المبحث الثاني: الأدوات الكمية (غير المباشرة) وتقييمها.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة).

أولاً: عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations):

حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية ، و يتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائد في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوى الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق و بالتالي التخفيف من حدة التضخم.¹

وتدعم عمليات السوق المفتوحة من قدرة البنك المركزي على ممارسة سياساتها في بيع و شراء الأوراق المالية كل يوم بكميات نسبية، وأن شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة يولد نوعين من الآثار في السوق النقدي سوق رأس المال.

الأول: هو زيادة الاحتياطات المصرفية وزيادة القاعدة النقدية.

الثاني: هو تخفيض أسعار الفائدة في الأجل القصير كأقل تقدير.

و تتم عمليات السوق المفتوحة على أساس تعليمات محددة، ولا بد أن تكون إدارة السوق المفتوحة على اتصال وثيق بسوق النقد و سوق رأس المال و أن تتلقى بيانات يومية عن الاحتياطات المصرفية، و تتمثل الأساليب الفنية لإدارة السوق المفتوحة بما يلي²:

1- مواجهة التقلبات قصيرة الأجل في الاحتياطات المصرفية من خلال اتفاقات إعادة الشراء، وعمليات بيع شراء متكافئة للأوراق المالية، وهي أداة مماثلة لاتفاقات إعادة الشراء، وهي اتفاقات يعيد بموجبها البنك المركزي بيع الأوراق المالية إلى تجار الأصول المالية بالسعر الأساسي مضافا إليه مساو لسعر الفائدة التنافسي في مدة متفق عليها بين دولة و أخرى.

2- شراء أو بيع الأوراق المالية دفعة واحدة في مزادات تدعى إليها تجار الأصول المالية لتقديم عروض أو عطاءات، وفي حالة البيع تأخذ إدارة السوق بالعطاء الأعلى سعرا وفي حالة الشراء تأخذ بالعرض الأقل سعرا.

²-د.محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص300.

¹- أ.د.سعيد سامي الحلاق، د.محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص ص252،253.

3- قد يفضل البنك المركزي توجيه عملياته إلى أذون الخزينة، وهذا ما حدث فعلا في الولايات المتحدة الأمريكية حينما قررت لجنة السوق المفتوحة أن تأخذ بسياسة "أذون الخزينة" في عام 1953 كرد لأحداث الحرب العالمية الثانية و سياسة ما نعد الحرب لتثبيت سعر الفائدة التي فرضتها الحكومة.

ثانيا: سياسة الاحتياطي الإلزامي (Required Reseved Ration):

يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ويلزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن خلق النقود عن طريق تقديم القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.¹

إن تغيير قيمة نسبة الاحتياطي القانوني لا يؤثر إطلاقا على المبلغ النقدي لاحتياطات النظام المصرفي، لكنه يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الزائدة أو خفضها، لذا فإن الودائع تزداد عندما تتخفف نسبة الاحتياطي القانوني.

و يؤدي تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلى التأثير على حجم المضاعف النقدي، حيث أن انخفاض معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى رفع قيمة المضاعف و ارتفاع معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تخفيض قيمة المضاعف حيث أن :

$$K = \frac{1}{RRR}$$

وتشير k: قيمة المضاعف النقدي

RRR: نسبة الاحتياطي القانوني

يتبين من المعادلة السابقة أن العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني و قيمة المضاعف النقدي هي علاقة عكسية دائما.

و هذا يشير صراحة إلى أن هناك أثرا مباشرا لتغيير الاحتياطي القانوني على تقوية أو إضعاف قوة عمليات السوق المفتوحة أو اقتراض البنوك في تغيير عرض النقود. ويستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني كأداة عامة للسياسة النقدية أقل بكثير من عمليات السوق المفتوحة التي تعتبر أكثر فعالية و أكثر دقة في توجيه دفعة السياسة النقدية.

و الاحتياطات القانونية هي عديمة النفع للسياسة النقدية اليومية، غير أنها ذات منافع كبيرة عند تنفيذ التغييرات في السياسة الأساسية بعكس سياسة عمليات السوق المفتوحة، لأن سياسة الاحتياطي القانوني تعبر عن نوايا البنك المركزي و لها آثارا آنية على السيولة وتكاليف البنوك على نطاق الاقتصاد ككل،

² - د. محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 300.

بينما تؤثر عمليات السوق المفتوحة مباشرة على بنوك النقد الأساسية، ولكن أثرها الكامل ينتشر الأثر للبنوك الأخرى في النظام النقدي.

و بالنسبة لأدوات وآليات احتساب الاحتياطي القانوني، فيتم حساب الاحتياطي القانوني أسبوعياً، ويجب أن يكون متوسط الاحتياطي القانوني خلال أسبوع مساوياً للحد الأدنى للنسبة المئوية لصافي متوسط الودائع التي كانت بحوزة البنك المركزي قبل أسبوعين، وحيث أن مؤسسات الادخار عندما تخطط لاحتياطاتها النقدية فإنها لابد أن تعلم مسبقاً متوسط كمية الاحتياطي القانوني و معرفة كمية الاحتياطي المستهدفة لا تعني أن باستطاعة البنوك التجارية تحقيقها دائماً، وعندما يقوم البنك المركزي بامتصاص احتياطات البنوك عن طريق بيع السندات في السوق المفتوحة خلال الأسبوع تضطر العديد إلى اللجوء على شبك الخصم، ويضمن نظام الاحتياطي القانوني لفترة سابقة،(lagged) هذا التصرف، ويتحدد مجمل الاحتياطي القانوني لأي أسبوع و حجم متوسط الإيداع الذي ساد قبل أسبوعين، حيث أن انخفاض المستوى الحقيقي للاحتياطي الإجمالي إلى مستوى أقل من المستوى القانوني نتيجة تخفيض عمليات السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية، وهذا سوف يؤدي إلى أن تواجه البنوك أو بعضها عجزاً في احتياطاتها، وهذا العجز لابد أن يعطى عن طريق بيع سندات الخزينة أو أي أصول أخرى مما يؤدي إلى وقوع بنوك أخرى في أزمة عجز الاحتياطي¹.

ثالثاً: سياسة إعادة الخصم (Discount Rate Ration):

ويقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي

يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.²

و يعتبر سعر الخصم الأداة الرئيسية للسياسة النقدية، وقد برزت أهمية سعر الخصم خلال الثلاثينات من هذا القرن، حين ازداد اعتماد المصارف على الاقتراض من البنك المركزي، حيث بلغت قروضها 30% من احتياطاتها، لذا فإن سعر الخصم أحد العناصر الرئيسية للتكلفة في عملياتها، بينما نجد اليوم أن الموقف يختلف تماماً، حيث أن قروض المصارف من البنك المركزي لا تشكل سوى 2-3% من احتياطاتها، إذ تعددت مصادر الأرصدة النقدية لدى المصارف، و بالتالي فإن سياسة سعر الخصم قد باتت تلعب دوراً ثانوياً، بينما تتحمل سياسة السوق المفتوحة العبء الأساسي في تنفيذ السياسة النقدية.

و هناك آليتان اثنتين للاقتراض من البنك المركزي من قبل البنوك التجارية:

الأولى: الدفع المقدم (Advances)

والثانية: الخصم (Discounting)

¹- أ.د. سعيد سامي الحلاق، د. محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، صص 257، 258.

²- د. محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 300.

و يشير الدفع المقدم إلى القروض التي يحصل عليها البنك مغطاة برهن مقبول قانونا، مثل: السندات الحكومية والتزامات وكالة حكومية، أو أوراق تجارية مالية، أو صناعية أو زراعية أو سندات أخرى مقبولة للبنك المركزي، و يؤكد البنك المركزي أن القدرة على حيازة قروض منه عن طريق يتم الخصم منه هي هبة و ليس حقا قانونيا للبنوك، إضافة إلى أن الاقتراض يتم فقط لفترات قصيرة، أيام معدودة للبنوك الكبيرة وأسبوعين كحد أقصى للبنوك الصغيرة، ولأجل ذلك يتفحص البنك المركزي بشدة مدى شرعية الأهداف وراء طلب القرض، و الهدف الأساسي من وراء إعطاء القرض هو إعطاء البنوك فرصة لتحسين أوضاعها عندما تواجه خسارة غير متوقعة في الاحتياطيات أو زيادة طارئة وغير متوقعة في الطلب على القرض، أو عدم قدرة البنوك على تحصيل الأرصدة من مصادر أخرى في سوق النقد، و لضمان سيطرة البنك المركزي على التحكم في القاعدة النقدية وعرض النقود فلا بد من عدم إعطاء الفرص لبنوك كثيرة على قروض غير محدودة.

و يقوم البنك المركزي بإعطاء قروض طارئة طويلة الأجل لبنوك كبيرة أو لمجموعة من البنوك الصغيرة تواجه عجزا تمويليا نتيجة لتطورات إقليمية أو قومية خارج نطاق سيطرتها (كالحروب والكوارث مثلا) وبتوفير البنك المركزي لهذا الائتمان فهو يقوم "بوظيفة المقرض الأخير" وكمزود أخير للسيولة أي النقود الجاهزة للاقتصاد.

إن البنك المركزي يميل إلى رفع سعر الخصم عندما تكون أسعار الأرصدة المملوكة للبنك المركزي و الأسعار الأخرى في حالة مرحلة الارتفاع، و يخفض سعر الخصم عندما تكون السعار الأخرى في حالة انخفاض، و تثبط هذه التعديلات الفنية في سعر الخصم السلوك الاقتراضي للبنوك الأعضاء الذي يكون معاكسا من وجهة نظر عمليات السوق المفتوحة. و إن ارتفاع سعر الخصم له تأثير على تقييد الائتمان النقدي وحيث تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على ما تقدمه من قروض، أما انخفاض سعر الخصم فيعني الاتجاه إلى الأخذ بسياسة نقدية و ائتمانية توسعية، و من ثم يتوقع الناس انخفاض أسعار الفائدة على ما تقدمه المصارف من قروض.¹

المطلب الثاني: تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

تمت دراسة أدوات السياسة الكمية، والتي تسمى أيضا بالأدوات العامة وهي أداة معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة وتغيير الاحتياطي الإجباري، وناقشنا كيفية التحكم في عرض النقود والائتمان لكل أداة ولكن بقي تقييم هذه الأدوات ومعرفة أيها أكثر كفاءة من الأخرى بشكل منفرد و عندما تكون مجتمعة . يرى فريدمان أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الثلاث عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، لأنه ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود والتركيز على نمو النقود حتى نتجنب آثار عمليات الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي² ، إلا أن المسؤولين في

¹ - أ.د. سعيد سامي الحلاق، د. محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 256.

² - نفس المرجع السابق، ص 257.

البنوك المركزية يقولون بأن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك بأرصدة احتياطية للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسيولة في حالة الطوارئ .

إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم.

عندما يرغب البنك المركزي في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، يقوم ببيع أوراقه المالية فتقبله البنوك التجارية مشتريه لها وهو ما يخفض احتياطياتها فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي، ويستطيع هذا الأخير أن يقوم برفع معدل إعادة الخصم، وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض وعلى السندات، وهذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات، و يؤدي هذا إلى انخفاض سيولة البنوك، وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك، وأحيانا تعمل بعض البنوك على تجنب انخفاض احتياطياتها أي تجنب زيادة مديونيتها للبنك المركزي، ولكن بفعل ضغط الحاجة الذي تكون فيها هذه البنوك لإيجاد مبالغ لتسديد ديونها نحو البنك المركزي، تقوم باستخدام احتياطيات ثانوية، وهذا بدوره سيخفض الائتمان ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة .

أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، لأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يربك الخطط المستقبلية للبنوك، كما أنه لا يفرق بين البنوك، وإن أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات مهمة على احتياطيات البنوك مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استعمال أداة أخرى لمكافحة عمل أداة الاحتياطي مثل عمليات السوق المفتوحة للتخفيف من أثر تغيير الاحتياطي على الودائع وإقراض البنوك، وهذا يكون صحيحا في الدول المتقدمة لأنها تملك أسواقا نقدية ومالية متطورة، أما في الدول الآخذة في النمو فإنها لا تمتلك مثل هذه الأسواق وإن وجدت فهي غير متطورة، ولكن يمكنها التحكم في الائتمان عن طريق أداة الاحتياطي الإجباري.

المبحث الثالث: الأدوات النوعية (المباشرة) و تقييمها:المطلب الأول: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة):أولاً: تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان) :

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز¹. فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

وتطبق هذه الأداة (تأطير القروض) تطرح عدة مشاكل أهمها :

- عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقاً لقوى العرض والطلب فإنه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة.
 - عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة التمويل التمييزي من غيرها.
 - قواعد سياسة تأطير القرض سلبية لصالح القطاع الخاص وإيجابية لصالح القطاع العام.
 - تحد نتائج سياسة تأطير القرض بشكل كبير على أساس رد فعل القطاع غير المصرفي.
- فالتحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع وتنظيم عمليات الاقتراض.

¹ - احمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص28 .

ولسياسة تأطير القروض آثار سلبية إلا أنه إذا أدمجت معها سياسة انتقائية للقروض ستكون أقل سلبية وأكثر قبولاً لأنها تتمتع بنجاعة في تحديد كمية القروض الممنوحة فقط عند استعمالها بدون السياسة الانتقائية للقروض .

ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية .

كما يستخدم لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، حيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى تتماشى والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش .

ثانياً: أسلوب الإقناع الأدبي:

وتعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الأدبي من أجل التأثير على البنوك التجارية و المؤسسات المالية الموجودة بإتباع سياسة معينة مرسومة فيما يتعلق بعلاقتها الائتمانية والنقدية مع المتعاملين، كمنح الائتمان والإقراض، وتتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الاقتراحات والرجاءات والتحذيرات والنداءان سواء الشفهية أو التحذيرية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياجاتها وودائعها النقدية وتضييق الائتمان ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج و التضخم لتخفيض مستويات الأسعار، ومعدلات الإنفاق الكلي إلى المستوى اللازم. وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير و الوعيد كالتحذير الذي وجهه بنك إنجلترا للبنوك التجارية سنة 1950 برفع نسبة الرصيد الدائن لها إذا لم تضع حداً للتوسع في الائتمان الذي تمنحه لعملائها¹.

ثالثاً: سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة :

تعتبر سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة بفرض البنك المركزي حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه، حيث إنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي².

فالبنوك التجارية قد تعالي في رفع أرباحها بالحصول على فوائد تصل حتى 3% من تشغيل بعض أصولها كأذونات الخزينة مما يدفع إلى رفع الفائدة الممنوحة لزيادة التراكم في ودائعها، وهنا ولضبط حركة السياسة الائتمانية المتوازنة يفرض البنك المركزي حداً أقصى للفائدة الممنوحة للودائع لا يجوز تجاؤها حيث ينخفض

هذا الحد في أوقات التضخم طبقاً لضغوط الإنفاق الكلية.

فتحديد سياسة السقوف الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد

¹ - هاني جميل، السياسة المتبعة لضبط التضخم، <http://www.hrm-group.com/vb/archive/index.php?t-21650.html>، (يوم 29 أبريل 2011).

² - د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 228.

تحقيق الغرض منها.

وخلاصة القول في هذا المطلب أن استخدام السياسة النقدية لأدوات الرقابة الكمية لضبط التضخم في الاقتصاديات النامية يشوبها القصور، نظرا لان السياسات النقدية للبنوك المركزية في الاقتصاديات المذكورة هي أقل أثرا في التحديد الكمي للائتمان والنقد كما هو في حال الاقتصاديات المتطورة، حيث تتعدم آثار عمليات السوق المفتوح وسياسة سعر البنك بصفة كبيرة جدا، أما سياسة وضع حد أدنى متغير لنسب احتياطي نقدي قانوني فربما كانت أكثر فعالية من غيرها كوسيلة رقابة كمية عامة، بسبب إمكان تغيير نسب حدودها العليا والدنيا حسب ظروف الاقتصاد غير أنها تبقى وسيلة عاجزة عن توجيه الائتمان الصيرفي توجيهها كميا أو نوعيا إلا إذا دخلت عليها تعديلات تجعل استعمالها أكثر فاعلية في توجيه النمو الاقتصادي ومراقبة الائتمان. و إلا إذا ما دعمت هي وغيرها من الوسائل الكمية الأخرى بوسائل و أدوات رقابة مباشرة أخرى كأدوات السياسة النقدية النوعية الانتقائية المباشرة¹.

المطلب الثاني: تقييم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية².

إن من أهم التبريرات لاستعمال الأدوات الكيفية هي تجنب التأثيرات غير المرغوب فيها التي تتولد على استعمال الأدوات الكمية، وخاصة أن تأثيراتها تكون شاملة ولا تفرق بين القطاعات والأنشطة المختلفة، كما تستخدم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية للرقابة على الائتمان الصادر من البنوك بغرض مساعدة الأدوات الكمية لزيادة التأثير على الائتمان وتوجيهه إلى مجالات الإنتاج التي تريد الدولة تشجيعها، أو الحد من التوسع فيها .

إن استعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى قد ترفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعتمد مثلا لتحريك الطلب الاستهلاكي فتشجع القروض الاستهلاكية، في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك وتسعى لتوجيه القروض نحو زيادة الإنتاج، وهذا قد لا يجعل هذه الأدوات ذات فعالية إلا إذا استعملت القروض الموجهة إلى المجالات المحددة لها من طالبي القروض، وإلا فإن أدوات هذه الرقابة لن تنجح في تحقيق المطلوب منها .

فمن إيجابيات سياسية تطير القرض أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر قروض للاقتصاد وهو إحدى مقابلات الكتلة النقدية ويهمل الأجزاء الأخرى (كالقروض للخزينة، الذمم على الخارج)، ثم إن هذه الأداة خاصة فقط بمراقبة العرض النقدي ولا تهتم بالطلب على النقود، كما أن أدوات الرقابة الكيفية قد تكون مفيدة أكثر في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه، لأنه في

¹ - هاني جميل، مرجع سبق ذكره.

² - نفس المرجع السابق.

البداية تكون المشاريع ذات الأولوية معروفة، وبالتالي توجه إليها القروض، و تكون هذه الأدوات في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر عديمة الفعالية نتيجة لاستخدام القروض المحصل عليها في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة .

أما في الدول النامية فتكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس مال، وبالتالي استعمال الأموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير والفلاحة والسكن، مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات غير المنتجة، ومن ثم فإن هذه الأدوات تكون مدعمة لتوجيه الائتمان إلى المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدولة .

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم و ذلك من خلال توظيف مختلف أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية والمطبقة من طرف البنك المركزي الذي يعتبر أهم مؤسسة اقتصادية تشرف على شؤون النقد باعتباره مالكا لقوة الإصدار النقدي ومسؤوليته لحماية استقرار العملة المحلية إلى جانب مسؤوليته في تنفيذ السياسة النقدية التي يراها ملائمة للوضع الاقتصادي للبلد، و تماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية المراد تحقيقها .

الفصل الرابع

دراسة حالة الجزائر

مباحث الفصل

- ← تمهيد
- ← المبحث الأول: البنك المركزي الجزائري.
- ← المبحث الثاني: نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر.
- ← المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.
- ← خلاصة الفصل.

تمهيد:

من المعروف أن البنك المركزي له القدرة على التأثير في حجم الائتمان وبالتالي في حجم النقود المصرفية وعادة ما يستخدم البنك المركزي أسلحته في توجيه الائتمان وجهة تنفق وتنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها. وفي هذا الإطار اختلفت الوسائل التي استعملها البنك المركزي الجزائري في تنفيذ سياسته النقدية منذ تأسيسه وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية والمالية التي مرت بها الجزائر. قد سمحت التشريعات المنظمة لذلك إمكانية استخدام الوسائل الكمية والنوعية وكذلك المباشرة. تعتمد البنوك المركزية في إدارة شؤون النقد والائتمان على وسائل متعددة هي الوسائل الكمية التي تهتم في التأثير بالائتمان المصرفي داخل الاقتصاد كمقدار دون الاهتمام بالتوزيع القطاعي له، والوسائل النوعية التي تهتم بنوع الائتمان الموجه نحو القطاعات المرغوبة ضمن برامج التنمية ، والوسائل المباشرة التي تؤثر في أي شكل من أشكال الائتمان داخل الاقتصاد . ولهذا قسمنا فصلنا الأخير على النحو التالي:

المبحث الأول: البنك المركزي الجزائري.

المبحث الثاني: نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.

المبحث الأول : البنك المركزي الجزائري:**المطلب الأول : نشأته، تعريفه (بنك الجزائر):¹****أولاً: نشأة البنك المركزي الجزائري:**

لم يكن للبنك المركزي الجزائري هذه التسمية منذ ظهوره إلى الوجود، فقد ظهر في بادئ الأمر كثالث مؤسسة باسم " بنك الجزائر" بمقتضى القانون الصادر في 4 أوت 1851 مقره العاصمة ورأسماله 3 ملايين فرنك فرنسي كان نصفه قرصاً من الحكومة الفرنسية التي وضعت أمام قيود عدة، ونظراً للآزمة التي تعرض إليها بنك الجزائر بين 1880-1890 نتيجة لإفراطه في تقديم القروض الزراعية والعقارية للمعمرين، اضطرت السلطة الفرنسية لوضع تغييرات جذرية في ما يخص أسس الإصدار والتغطية لبنك الجزائر وتونس وباستقلال تونس في 19/09/1958 انفصل الفرع التونسي عن البنك ليستعيد من جديد اسمه الأول بنك الجزائر، فقد احتفظ بهذه التسمية إلى غاية الاستقلال حينما أطلق عليه في 13 ديسمبر 1963 اسم البنك المركزي الجزائري وظل يتعامل به في ظل التخطيط المركزي والمالي في الجزائر المستقلة حتى وقتنا الحالي حيث أصبح يحمل اسم (بنك الجزائر) ابتداء من قانون القرض 10/90.

يعد البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة بموجب القانون 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1963 والذي يضمن كيفية إنشائه وتحديد قوانينه الأساسية، بالرغم من حداثة نشأته إلا أنه ورث فعاليات واختصاصات " بنك الجزائر" الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار - سبق ذكره- غير أنهما يختلفان في الهدف إذ جاء البنك المركزي الجزائري لتمارس الجزائر من خلاله سيادتها وتعبير عن استقلالها فأولكت له كل المهام التي تخص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فحسب قانون تأسيسه يعد البنك المركزي الجزائري بنك البنوك وهذا ما يجعله مسؤولاً عن السياسة النقدية والاقتراضية، كما يعتبر بنك الدولة وهذا ما يحتم عليه أن يقدم تسهيلات من خلال عطاء تسبيقات للخرينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها، فهذه المسؤوليات وضحتها النصوص القانونية بدقة فلم تكن سوى حبر على ورق لأن الواقع أثبت عدم فعالية البنك المركزي في تكريس هذه المهام في الميدان نتيجة وقوعه تحت سلطة وزارة المالية كباقي البنوك الجزائرية.

ثانياً: تعريف البنك المركزي الجزائري:

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة وذلك بموجب القانون رقم بتاريخ 13 ديسمبر 1962 وذلك بتصريح الجريدة الرسمية الصادرة في 28 ديسمبر 1962 المتضمن قرار نشأته وتحديد قانونه الأساسي وأسند لهذا البنك صلاحيات إصدار العملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري سنة 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.13 غ من الذهب النقي للدينار الواحد، واستناداً للمادة رقم 05 من قانون تأسيسه له الحق في فتح فروع في كل ولايات الوطن.

¹ - د. محمود حميدات : مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1996، ص 104.

يعرف البنك المركزي الجزائري حسب المادة الأولى من النظام الأساسي بأنه: "مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتبر تاجرة في علاقتها مع الغير ولها الحق في فتح فروع لها في كل الولايات". والبنك المركزي الجزائري من الناحية القانونية هو مؤسسة وطنية عامة يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يتألف رأسماله من 40 مليون فرنك وحدد مقره بالجزائر العاصمة ويقوم على إدارته:

- المحافظ الذي يرأس البنك ويتم تعيينه بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير المالية.
- المدير العام للبنك يعين بمرسوم رئاسي باقتراح من المحافظ وموافقة وزير المالية.
- أعوان المراقبة يتولون مراقبة الحسابات والتسيير المالي والمحاسبي يتم تعيينهم بمرسوم من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من وزير المالية .

المطلب الثاني: مهام البنك المركزي الجزائري¹

استعاد بنك الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي مكانته كمركز لهذا النظام ودوره في مراقبة عمل نظام التمويل، وعائدات الفترة السابقة حيث كانت الخزينة هي المركز الفعلي (وليس الرسمي) للنظام دور في صياغة وبلورة مفهوم جديد لدور نظام التمويل ومستقبله.

وإلى جانب الوظائف التقليدية التي يؤديها البنك المركزي كمعهد للإصدار لاحتكاره حق إصدار النقود وكنبك للبنوك من خلال علاقته التقليدية مع البنوك التجارية وكنك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة غدا أصبح يلعب دورا أساسيا للدفاع ع القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية واستقرار في سعر الصرف خارجيا وفي هذا الإطار بالذات يتحدد مفهوم جديد للمهمة التي

يجب أن يقوم بها بنك الجزائر:

1/ إصدار النقود: يعود امتياز إصدار النقود في كامل التراب الوطني إلى الدولة التي فوضت على لبنك المركزي ويشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية والقطع المعدنية كما يقوم البنك المركزي وذلك عن طريق تنظيم بتعريف الأشكال التي تأخذها الوحدات النقدية خاصة ما يرتبط بحجمها وقيمتها ويتم حجم الإصدار النقدي وفق النظرة التقديرية للبنك المركزي حول الوضع العام الاقتصادي والنقدي كما يأخذ بعني الاعتبار في هذا المجال كل العناصر التي يمكن ن تؤثر على وضع السيولة العامة مثل سرعة التداول النقدي وقدرة البنوك التجارية على توسيع هذه السيولة من خلال إصدارها للنقود الكتابية.

2/ علاقة البنك المركزي بالبنوك: تتحدد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك في ظل قواعد أفريل 1990

من

خلال مبدئين تقليديين :

¹- نفس المرجع السابق، ص106.

-البنك المركزي هو بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض وإذا كانت الخاصية الأولى يستمدتها من خلال تحكمه في تطورات السيولة فهو يستمد الخاصية الثانية من كونه معهد للإصدار أي انه يعتبر المصدر الأصلي للسيولة حيث يتحكم في إعادة تمويل البنوك.

3/علاقة البنك المركزي بالخزينة: أدخل قانون النقد والقرض نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية و ومع تبديل أهداف السياسة الاقتصادية ونمط تنظيم الاقتصاد وتناقص أعباء ومهام الخزينة مقارنة بالفترة السابقة فإن تحديد هذه العلاقة بشكل دقيق لم يعد ينتاباه أي تردد وبدأ تعريف العلاقة الجديدة بإبعاد الخزينة ولا عن مركز نظام التمويل وعادة البنك المركزي بعد ذلك وبشكل فعلي إلى قمة نظام النقدي وعلى هذا الأساس فغن القروض التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة قد تم تحديدها وتشير المادة 78 من قانون والقرض أن الخزينة يمكن أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة في حدود 10 % فقط كحد أقصى وذلك من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة يجب أن لا تتجاوز مدة هذه التسبيقات 240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة كما ينبغي تسديدها قبل انقضاء هذه السنة كما يمكن أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية ليجري عمليات (بيع وشراء) على سندات عامة تستحق في أقل من ستة شهر ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الجمالي لهذه العمليات 20 % من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في ميزانية السنة المالية السابقة ويمكن للبنك المركزي دائما ن يبقى لدى مركز الصكوك البريدية أي مبلغ يراه ضروريا لتسوية حاجاته المتوقعة و بطبيعة الحال يجوز للخزينة استعمال هذه الأموال على أن تكون جاهزة حالما يطلبوها.

4/مراقبة الصرف: ويتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج ويمكن ذكر هذه الضوابط فيما يلي :

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.

- تمر عملية التمويل لإيرادات أو صادرات السلع و الخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين إلى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين متى تضمنت عقود الواردات والصادرات الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة.

- يقوم الوسيط المعتمد بمنح لمستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية استيراد ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر كفاية المساحة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية وقدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية ويكون هذا الوسيط المالي مسؤولا أمام بنك الجزائر في حالة عدم قدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته في هذا الشأن .

يقوم البنك الوسيط عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار.

المبحث الثاني: نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر:**المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الإقتصاد المخطط:¹**

أولاً: السياسة النقدية خلال المرحلة [1962-1970]:

1/ بناء المنظومة المصرفية:

تم في هذا الصدد إنشاء البنوك التالية:

أ/ البنك المركزي الجزائري (BCA):

يعتبر إنشاء بنك الجزائر حدثاً تاريخياً ومكبساً عظيماً للجزائر بعد استقلالها، وبالنسبة للمهام التي أسندت له فهي لا تختلف عن المهام التقليدية للبنوك المركزية وهو مؤسسة عمومية تقع في قمة الجهاز المصرفي.

ب/ الصندوق الجزائري للتنمية (CAD):

إن الفراغ الذي أحدثه تحفظ ورفض البنوك الأجنبية تمويل الإقتصاد الوطني، أدى إلى التعجيل بإنشاء " الصندوق الجزائري للتنمية " بغرض تمويل المؤسسات الوطنية. وقد أوكلت له مهام منها على وجه الخصوص إنجاز وتنفيذ برامج الإستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط، تسيير ميزانية التجهيز المخصصة من قبل الخزينة العامة، منح القروض القصيرة والطويلة وكذا متوسطة الأجل.

ج/ البنك الوطني الجزائري (BNA):

هو مؤسسة مصرفية تجارية تضمن الخدمة المالية لمجموعة من الشركات، ويساهم في مراقبة تسييرها، فهو وسيلة أداء للخطة المالية ومكلف كمصرف تجاري بتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان القروض القصيرة الأجل بالتنسيق مع المؤسسات العمومية الأخرى للقرض فيما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة لأجل. ويمكن اعتبار الهدف من إنشاء هذا البنك هو خدمة الإقتصاد الإشتراكي بصفة عامة وتمويل القطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو يعتبر البنك الأساسي للدولة وله مهام وصلاحيات واسعة.

د/ القرض الشعبي الجزائري (CPA):

لقد تعزز إنشاء الجهاز المصرفي بإنشاء مؤسسة القرض الشعبي الجزائري الذي أوكلت له مهمة تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية، التجارية والسياحية بالإضافة إلى تمويل العمليات المتعلقة بالتجهيزات وتقديم القروض الشخصية بالتقسيط.

ه/ البنك الخارجي الجزائري (BEA):

¹ -بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي في الجزائر، 2000، ص 57.

إن التعامل مع العالم الخارجي جعل السلطات الجزائرية تنشئ البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر بتاريخ 1967/10/01، وورث خمسة بنوك أجنبية هي: قرض ليون، الشركة العامة، البنك الصناعي للجزائر، بنك البحر الأبيض. وهذا لدعم وترقية المبادلات التجارية والمالية التي تربط الجزائر بالعالم الخارجي. إذ تخصص منذ إنشائه في ضمان الإتفاقيات المتعلقة بالإستيراد والتصدير وكذا المساهمة في تمويل و تشجيع العمليات التجارية مع الخارج.

و/الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP):

جاء هذا الصندوق ليحل محل صندوق التضامن للبلديات والولايات الجزائرية، وكلف بمهام صناديق الإدخار الفرنسي، إذ يعتبر هذا الصندوق مؤسسة ادخارية وليس مؤسسة نقدية. إن هذا الصندوق يدير ثلاثة أنواع من الموارد هي: أموال الإدخار، أموال الهيئات المحلية، وأموال المستشفيات، فهو يتحصل على هذه الموارد من مختلف القطاعات منها العام والخاص.

2/ دور الخزينة وعلاقتها بالبنك المركزي:

بقيت الخزينة العمومية تتبع الخزينة الفرنسية إلى حدود 1962/08/29 أين تم الفصل بينهما، وقد لعبت دورا كبيرا في إقراض المؤسسات العمومية، كما أنه يمكن القول بأنها حلت في كثير من الأحيان محل البنك المركزي في لعب دور الضابط للسياسة النقدية. ووفقا لقانون المالية لسنة 1965، فعن البنك المركزي قد وضع كليا لخدمة الخزينة العمومية، يمنحها من التسبيقات والإئتمان غير المنتهية وبدون شروط وعلى ذلك كان البنك المركزي لا يخرج عن كونه محاسبا بسيطا للخبزينة العمومية، الشيء الذي قلل من دوره في الإقتصاد الجزائري، ونجم عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي وبدون مقابل من السلع والخدمات مما أدى إلى ظهور الإختلالات النقدية.

تقييم السياسة النقدية خلال هذه المرحلة:

النتيجة أن هذه المرحلة كانت من أصعب مراحل إنشاء الجهاز المصرفي الكفيل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار، فما كان على الحكومة أن ذاك إلا أن تقيم جهاز مصرفي قوي وبسرعة -خاصة- أمام التقاعس والرفض المتعمد للبنوك الأجنبية في تمويل النشاطات الاقتصادية. أضف إلى ذلك عدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات المصرفية الأجنبية، والأهداف التي رسمتها الحكومة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني، أي عدم وجود تجاوب بين متطلبات الاقتصاد الاشتراكي، ونظام تسيير وأهداف هذه المصارف، مما اضطر بالحكومة إلى وضع هياكل وطنية لضمان الاستقلال المالي والنقدي ووقف النزيف المالي الذي أصاب البلاد، عن طريق إقامة مؤسسات مالية جديدة أو تأميم المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية التي تعمل داخل التراب الجزائري.

ثانيا: السياسة النقدية في ظل إصلاحات [1970-1982]¹

¹- د. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 2008، صص 201، 200.

1/مرحلة الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971:

عرفت هذه المرحلة ابتداء من سنة 1971 إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية، تماشيا والسياسة العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني - خاصة-المصارف الوطنية التي كان عليها تمويل الاستثمارات المخططة،بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض وإعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية.فقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول[1970-1973] بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع. فالإجراء يوطد فكرة تخصص البنوك، حيث يستطيع البنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد فقط، فيقوم هذا الأخير بتسيير حساباتها ومراقبة حركة نشاطها، وتمويلها في حالة احتياجها لقروض بغرض تمويل رأس المال العامل.هذا الوضع طرح إشكالا جديدا مفاده، هل للمصرف الأدوات اللازمة للقيام بعملية المراقبة؟ وهل لهذه المؤسسات القدرة على تسديد القروض التي تحصلت عليها؟. إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول[1970-1973] أو المخطط الرباعي الثاني[1974-1977].

2/ إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية لسنة 1982:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات،وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول [1980-1984]، حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية، ليصبح عددها 400 مؤسسة، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي.ولم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري حيث انبثق عنهما مصرفان هما :البنك الفلاحي للتنمية الريفيةBADR،وبنك التنمية المحليBDL، فأصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك تجارية، ولكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالدور الحقيقي لوظائف المصارف.

تقييم التجربة :المرحلة الثانية[1971-1979]:

أدخلت خلال هذه المرحلة بعض الإصلاحات والتعديلات على النظام المصرفي وظهرت الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للقرض والنقد، والبنك الجزائري للتنمية لتعويض الصندوق الجزائري

للتنمية، فأسندت له مهمة تمويل الاستثمارات الإنتاجية المبرمجة في المخططات الوطنية - خاصة - المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني.

المرحلة الثالثة [82-1985]:

عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الإنتاجية والمالية، منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية اختص في تمويل القطاع الزراعي العام و القطاع الخاص، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بإنشاء بنك التنمية المحلي المختص بالدرجة الأولى في تمويل المشاريع العمومية للجماعات المحلية الولائية والبلدية. كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة 1985 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية، والدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد. في النهاية يمكن القول أن الجهاز المصرفي الجزائري، خلال هذه المرحلة كان بمثابة جهاز محاسب ومسير إداري بحت أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي، أو بتعبير آخر الجهاز المصرفي الجزائري كان جهاز وسيط حيادي بين السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العامة) وبين المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له رأي أو قرار، رغم اجتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات والإصلاحات خاصة في المرحلة الثانية والثالثة. فالنظام المصرفي و المالي الجزائري المتكون نظريا من قناتين، الخزينة العامة والبنوك الأولية، إلا أنه من الناحية العملية فلا يعرف إلا قناة واحدة هي الخزينة العامة، فالفيض النقدي راجع أساسا إلى نشاط الخزينة. بالإضافة إلى هذا هناك قناة غير رسمية تمثل جهازا حقيقيا ومؤثرا على الاقتصاد الوطني، هو الجهاز المصرفي الغير الرسمي (السوق السوداء).

ثالثا: السياسة النقدية خلال المرحلة [1986-1988]:¹

1/ قانون القرض والبنك لسنة 1986:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد و مبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة ومراقبتها تماشيا و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات و حاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية و المرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الأسمى المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط و تعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح

¹- نفس المرجع السابق، ص 59.

الائتمان .

وبموجب قانون 12/86 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع صراحة على توحيد الإطار القانوني الذي يسيّر النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية .

ودون الخوض في تفاصيل بنود ومواد هذا القانون، يمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية:

- تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات والأدوات التنفيذية، ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.

- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح للبنوك إمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه ، و الحد من مخاطره ،خاصة عدم السداد.

وفي النهاية فالخروج من مرحلة كان فيها الاقتصاد الوطني تحت احتكار مبادئ نظام يتميز بالتخطيط المركزي الشديد ،جاء قانون المصارف والقرض بتأسيس المخطط الوطني للقرض، باعتبار هذا الأخير يحدد الأهداف الواجب بلوغها فيما يخص تعبئة الموارد والأولويات التي يجب مراعاتها في توزيع القروض، و تحديد مستوى تدخل البنك في تمويل الاستثمارات.

2/ قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

لم يخل قانون 1986 من النقائص و العيوب،فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة1988.

وعليه، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد. وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون ،وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86.و على هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

- دعم دور البنك المركزي في ضبط.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل اقتصاد السوق:¹

الوضع الاقتصادي الاجتماعي بعد 1988 إلى وقتنا الحاضر:

المرحلة 1988/1994:

أظهرت أحداث أكتوبر عيب أسلوب التنموي المتبع ، حيث أجبرت السلطات على الاعتراف علنية و لأول مرة بالصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر و بأخطاء الماضي الشيء الذي يحتم إدخال تغييرات و إصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة . أظهر انخفاض عائدتنا من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع فإقامة الهياكل و بناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الانتاج و المحافظة عليها لا بد من اتخاذ إجراءات و أدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، و ذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال و السلطات من أجل تحرير المبادرات و تسريع النشاط.

لكن هذه التغييرات و الإصلاحات برزت في الميدان السياسي أكثر منها في الميدان الاقتصادي مما حتم على رئيس الجمهورية آنذاك تغيير الحكومة . جاءت حكومة حمروش أساسا بتكريس و تجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع ، و إدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات ، و إعطاء المبادرات و الحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجديد ، و استخدام مقاييس التسيير السليم ، و تحرير قدرات الموارد البشرية ، من أجل الاستخدام العقلاني للإمكانيات و الطاقات المتاحة ، و بالتالي رفع المردودية و تحقيق الفعالية ، مما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير .

من أجل تكريس ذلك ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين و التي كانت تهدف إلى التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق ثم عزز ذلك بصدور قانون النقد و القرض رقم 10/90 كالمؤرخ في 14/04/1990 ، و قانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 .

و لكن رغم هذا ، فلقد واجهت هذه الإصلاحات صعوبات جمة يتمثل جوهرها في المضاربين أي القطاع اللاشكلي الذي يسيطر على 180 مليار دج من مجمل 300 مليار دج و الذي أصبح له قوة اقتصادية، و الذي أحس بالخطر من جراء تطبيق هذه الإصلاحات و التي كانت تهدف إلى القضاء عليه بأساليب اقتصادية إلى جانب مشاكل أخرى ظهرت عند التطبيق و هي الفهم الشيء لها من قبل مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية و الذين قاموا برفع خيالي لأسعار المنتجات دون محاولة تقليل التكاليف و رفع

¹- نفس المرجع السابق، ص61.

- الإنتاجية الشيء الذي أدى إلى استياء في وسط فئات الجماهير الواسعة التي لم تفهم المغزى الحقيقي للإصلاحات ، فبقت متخوفة منها ، إلى جانب استمرار الذهنيات و العقليات السابقة في هذه الفترة. كما صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العمومية ، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كثيرة تتمثل في :
- معدل تضخم مرتفع 32 % سنة 1992 ، و 20.8 % سنة 1993.
 - استمرار ارتفاع الديون الخارجية، و تدهور التبادل الخارجي و عدم توازن ميزان المدفوعات.
 - ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية ، و ضعف التكامل الصناعي تزايد عدد السكان ، الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الشيء الذي أدى إلى عدم توازن بين العرض و الطلب.
 - تزايد حجم البطالة.
 - عجز في مجال السكن و في المرافق الاجتماعية الأخرى.
 - استيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية .
 - انخفاض عوائد الصادرات .
- عمقت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية مما حتم على السلطات الاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي ، و البنك الدولي) و ذلك بإبرام اتفاقي (ستاند باي1994) و برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995.
- المرحلة 1995 إلى وقتنا الحاضر:**

بإمضاء اتفاق ستاند باي ، تم الاتفاق في مرحلة موائية على برنامج التعديل الهيكلي ، دخل الاقتصاد في مرحلة جديدة حيث كان يهدف إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادي ، تنمية الانتاج الصناعي ، الفلاحي، و في مجال الخدمات : فعزيمه الدولة الجزائرية على انتهاج سبيل اقتصاد السوق تتطلب قطيعة جذرية مع أسس الاقتصاد الممركز و المسير إداريا للسعي تدريجيا إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق و تشجيع مبادرات الاقتصاديين بهدف تحقيق فعالية عوامل الانتاج وفق هذا البرنامج تمت إعادة جدول الديون التي مست أكثر من 17 مليار دولار بالإضافة إلى تقديم قروض استثنائية بـ : 5.5 مليار دولار لتصحيح ميزان المدفوعات.

في شهر جويلية 1995 تتم إعادة جدول الديون بمبلغ 7 ملايين دولار مع نادي باريس للمرة الثانية بعد تلك التي تمت في نهاية ماي 1994 تبعا لاتفاق ستاند باي بمبلغ 4.4 مليار دولار ، كما ذهبت الجزائر إلى نادي لندن بهدف إعادة جدول الديون الخاصة بمبلغ 3.2 مليار دولار من أجل ادخال التصحيحات اللازمة للحفاظ على التوازنات الداخلية و الخارجية ، قامت الجزائر باتخاذ عدة اجراءات تدخل ضمن برنامج التعديل تمس السياسة المالية و النقدية و المعاملات مع الجزائر و إعادة تنظيم القطاع العام. فبالنسبة للسياسة المالية استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة ، و ذلك بالتأطير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الشيء الذي يمكن من زيادة الإيرادات و التقليص من النفقات حيث انخفضت

مبالغ إعانات الاسعار التي كانت تستوعب 4.9% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0.8 % سنة 1996 ، و هذا من أجل إيصال فائض ميزانية إلى 0.6 % قبل السنة الأخيرة من الاتفاق.

إلى جانب التحكم في مناصب العمل و عدد العمال في الوظيف العمومي و المؤسسات العمومية الشيء الذي يمكن من تخفيض النفقات الجارية.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فقد تمت إعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب و متطلبات السوق ، حيث استفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار دج ما بين 1991 و 1996 كتعويض عن 80 % من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار ، و إعادة تمويل عدد من البنوك كما سمحت أولاً بدأ من سنة 1994 بفتح رأس المال البنوك التجارية إلى الشركاء الأجانب ثم اعتماد عدة بنوك خاصة الشيء الذي يؤدي إلى المنافسة و بالتالي تحسين الخدمات المصرفية .

ابتداء من سنة 1994 بدأ في تحرير معظم الاسعار و إلغاء نظام الاسعار المقننة بشكل نهائي ، حيث ارتفعت اسعار المنتجات الغذائية و البترولية التي كانت مدعمة ارتفاعاً مذهلاً فاق في بعض السلع 200 % الشيء الذي كان له الأثر السلبي على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة ، رغم أن السلطات لجأت إلى أحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية إلا أن هذا الأخير لم يكن محضراً له جيداً ، إضافة إلى استفادة أشخاص آخرين أحوالهم لا بأس بها منه .

أما فيما يخص إعادة تنظيم القطاع العام كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و 1999 غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، رغم أن الحكومة أنشأت وزارة كاملة لهذه العملية هي وزارة إعادة الهيكلة.

تم تطهير الهيكل المالي كلياً لـ 23 مؤسسة في نهاية 1996 كما تم وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى و غلق تلك التي لا يمكن إنعاشها.

بفعل المرسوم الرئاسي رقم 95/22 و المتعلق بخصوصية بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية ، بدأ في تنفيذ هذه العملية في أبريل 1996 ، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات . في نهاية عام 1996 تسارعت عملية حل الشركات و خصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة . حيث تم خصصت أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية و هذا في شهر أبريل 1998 . كما اعتمد برنامج ثاني للخصوصية في نهاية 1997 يركز على المؤسسات العامة الكبرى ، يهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها خلال الفترة 1998/1999.

يعتبر قطاع الصناعة القطاع الأول المتضرر من عملية الحل . حيث أن 54 % من المؤسسات هي مؤسسات صناعية ، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بـ 30 % من المؤسسات المنحلة.

بلغ عدد المسرحين إلى جوان 1998 حوالي 213 ألف عامل. من أجل تنمية القطاع الخاص تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية ، تشجيع الترقية العقارية ، إنشاء السوق المالي.

كما تم إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية و التخفيف من العراقيل و التعقيدات الإدارية التي عانى منها المستثمرون الخواص إلا أن عمل هذه اللجنة و تشكيلاتها عرقلت مشاريع استثمارية عديدة إلى جانب المسار الذي يجب أن يسلكه ملف الإستثمار طويل جدا ، يستغرق في بعض الحالات أكثر من سنة ، الشيء الذي أدى إلى هروب المستثمرين الجزائريين إلى الخارج، فما بالك بالمستثمرين الأجانب.

بالنسبة لقطاع الزراعة ، تم اصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع .

كما شمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف إلى دعم الاستغلال الزراعي و توفير الشروط المحركة للإنتاج الفلاحي ، إلى جانب تطوير الصيد البحري و تربيته ، و تحسين وسائل الصيد ، توسيع و تهيئة موانئ الصيد و توجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع.

* الآثار الناجمة عن برنامج إعادة الهيكلة:

ترك هذا البرنامج أثارا على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي نوجزها فيما يلي:

أ – الآثار الاقتصادية : أدى تطبيق البرنامج إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ، حيث انتقل معدل النمو في نهاية تطبيق البرنامج إلى 5 % رغم أن معدل النمو لا يزال يحقق مؤشرات نمو سلبية فيزيائيا حيث سجل على سبيل المثال فرع الحديد و المعادن انخفاضا في الإنتاج قدر بـ 4.5%.

إلى جانب ذلك فقد انخفض معدل التضخم إلى أقل من 1 % في مارس 2001. كما أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي تقلصت بشكل كبير ، كما أدت سياسة تحرير الاسعار التي عرفت في الأول ارتفاعا مدهلا ، ثم استقرت حتى أن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاض أسعارها دوليا ، إلى تقليص الطلب الوطني و القضاء على التبذير.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية ما زال النفط يشكل المادة المصدرة الرئيسية 96.82 % من إجمالي الصادرات الجزائرية عام 2000 و هذا بفعل تفكك النسيج الصناعي، كما أن ثلثي (3/2) من المبادلات التجارية الجزائرية تمت مع الاتحاد الأوربي ، حيث أن واردتنا من هذه الدول تتمثل في بعض المواد الأولية ، قطع الغيار ، و المواد الاستهلاكية النهائية .

لم تحقق الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية . و في الشراكة الأهداف المرجوة منها و هذا بسبب سلبيات المحيط الاقتصادي و السياسي و الأمني إلى جانب المنافسة في جلب المستثمرين الأجانب من قبل جيراننا تونس و المغرب .

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة فقد أدى إلى تفكيك النسيج الإنتاجي و حل عدد كبير من المؤسسات و خصوصة البعض منها ، نذكر بنقطة مهمة و هي أن بعض المؤسسات تم حلها رغم أن وضعها المالي و الاقتصادي غير متدهور بشكل كبير ، حيث أن الدراسات التي تمت من أجل ذلك لم تكن دقيقة فتم حل أو خصوصة عدة مؤسسات من أجل حلها أو خصوصتها فقط و ليس بسبب وضعها.

كما أن الكثير من المؤسسات العمومية التي مازالت تنشط و المؤسسات الخاصة ما زالت بعيدة عن المعايير الدولية (التكنولوجيا المستخدمة ، الاسعار ، الجودة).

كما أن قطاع الزراعة عرف تذبذبا خفي الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994/1995/1996 و هذا لاعتماده كليا على المناخ ، إذ عرفت الجزائر ضعف كبير و عدم انتظام الأمطار المتساقطة .

ب - الآثار على الجبهة الاجتماعية : كان لبرنامج إعادة الهيكلة نتائج وخيمة على الجبهة الاجتماعية منها تزايد معدل البطالة حيث بلغ عام 1997 26.41 % نتيجة لعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة، تدفق سنوي للشباب الحاملين للشهادات ، إلى جانب تسريح العمال بفعل حل مؤسساتهم. بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا ، نتيجة لتحرير الاسعار حتى عام 1996 ، ثم عرفت القدرة الشرائية نوع من الاستدراك بدء من سنة 1997 بفعل انخفاض معدل التضخم . رغم ذلك و بفعل آثار التسريح فان 4 ملايين شخص يعيشون ما دون الفقر. أما فيما يخص الوضع الصحي فقد ظهرت أمراض معدية و وبائية تم القضاء عليها في الثمانينات و بداية التسعينات مثل مرض السل، الجرب. كما أن انخفاض و في بعض الحالات انعدام الدخل لعدد معتبر من الأسر الجزائرية، أرغمها على توقيف أبناءها عن الدراسة.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر:

المطلب الأول: استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي¹:

1/ سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض أو إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية وتغيير سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي يعتبر وسيلة ضمن الوسائل الأخرى التي يستطيع أن يتحكم من خلالها في حجم الائتمان . ففي أوقات التضخم عندما يرى البنك المركزي أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب للنشاط الاقتصادي فإنه يقوم برفع سعر إعادة الخصم ، أي يقوم برفع تكلفة الائتمان الذي يمنحه للبنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليل هذه البنوك عن الاقتراض من البنك المركزي ، وتضطر بدورها إلى رفع أسعار الفائدة وسعر الخصم بالنسبة للمتعاملين معها أي سعر البنك (سعر إعادة الخصم) دائما أقل من سعر الفائدة الذي تقرض به البنوك التجارية ذلك أنه طالما أن البنوك التجارية تعرف أنها قد تلجأ إلى البنك المركزي طلبا للقروض أو لإعادة خصم الحوالات بسعر إعادة خصم معين فإنها لا بد وأن تتقاضى من عملائها أسعار فائدة أعلى حتى تتمكن من تغطية نفقاتها وتحقيق ربحا في النهاية وغالبا ما يكون سعر الفائدة في البنوك التجارية أعلى من سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي بحوالي 2% ، وهذا ما يدفع هؤلاء إلى الحد من اقتراضهم والتخفيض من خصم أوراقهم التجارية لدى البنوك ، وهكذا يمكن أن تخفض سياسة إعادة الخصم من حجم الائتمان المصرفي وتحد من الطلب الكلي.

وعلى العكس من ذلك إذا أراد البنك المركزي أن يزيد من حجم الائتمان في ظروف الكساد فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم مما يشجع البنوك التجارية على خفض سعر الفائدة على عمليات

¹-هاني جميل، مرجع سبق ذكره.

الخصم والإقراض وذلك لتشجيع التجار ورجال الأعمال على الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي . وعندنا في الجزائر تعتبر عملية إعادة الخصم الأسلوب الأكثر استعمالا لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة النقدية ، خاصة أن ذلك يسمح بالسير في توافق مع أحد أهداف السلطة النقدية الذي يهدف إلى الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي . وتشرح النصوص القانونية المتعلقة بالنقد والقرض لعام 1990 المواضيع التي تتم عليها عملية إعادة الخصم في النقاط الآتية :

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي لسلع وخدمات .
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العملية على ألا تتعدى مجموع مهلة المساعدة التي يسدها البنك المركزي اثنا عشر شهرا .
- سندات قرض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العملية في مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات .
- سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر .

1.1/ مراحل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر :

أ/ المرحلة الأولى : (1962 - 1989) :

بقي معدل إعادة الخصم ثابتا 2.75% إلى غاية 1986 تاريخ صدور القانون المصرفي الجديد (86-12) المتعلق بالبنوك والقرض. وكانت عملية إعادة الخصم تتم لدى البنك المركزي الجزائري بطريقة آلية على اعتبار أن وزارة المالية آنذاك هي من يحدد قيمة هذا الخصم، وكانت هذه النسبة متدنية جدا إذا ما قورنت بمعدل التضخم السائد في تلك الفترة. وللعلم فإن اتفاق إعادة الخصم كان يشكل للبنوك عنصر هام للسيولة .

والقانون المصرفي الجديد ينص على تولى البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض . وبالفعل انتقل معدل إعادة الخصم إلى 5% خلال سنة 1986 كما يوضح الجدول رقم (2/2) ، ثم عدلت النسبة برفع مستواها الاسمي إلى 7% ابتداء من ماي 1989 وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدل الفائدة لرفع مستوى الادخار وكان ذلك خلال إصلاح نظام الاستثمارات العمومية ودخول المؤسسات مرحلة الاستقلالية . وقد دعم هذا الاتجاه قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990.

ب/ المرحلة الثانية (1990 - 1995) :

وتتميز بارتفاع مستمر للمعدل الذي ارتفع إلى 10.5% في نهاية ماي من سنة 1990 وتبعه قيام بنك الجزائر بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة .

ترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة ، واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995 وقد جاء هذا التعديل بعد أن شعر بنك الجزائر بوجود توسعات تضخمية في الاقتصاد وكان من أسبابها الإفراط في التسهيلات الائتمانية . لذلك جاء هذا الرفع ك محاولة من خلالها ينيه البنوك التجارية على ضرورة رفع معدلات الخصم بغرض الحد من الطلب على خصم الأوراق المالية ولكن باعتبار أن معدلات التضخم المرتفعة في هذه الفترة كان يفوق معدلات الفائدة الاسمية وهذا ما يجعل المعدلات الحقيقية سلبية وهذا ما يحد من فعالية معدل الفائدة في قيادة السياسة النقدية .

ج/المرحلة الثالثة (1995 - 2003):

حيث عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا منظما وانتقل من 15% عام 1995 إلى 6% عام 2000 ثم إلى 5.5% عام 2002 وهذا يبين مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان. وكان عام 1997 التاريخ الذي تم فيه الانتقال إلى أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة وقد تدعم ذلك خلال السنوات الأخيرة وخصوصا أثناء عامي 1998 و1999 وترغب السلطة النقدية في عدم الضغط على البنوك في توفير السيولة للائتمان ، وفعالية هذه السياسة تكمن بضعف ودائع البنوك التجارية من جهة، وتوفير التمويل اللازم لانجاز المشاريع المسطرة من جهة ثانية ، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى سياسة إعادة الخصم لإعادة تمويل الجهاز المصرفي .

المطلب الثاني: استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي¹:

1/عمليات السوق المفتوحة:

تاريخيا تم اكتشاف أثر سياسة السوق المفتوحة في التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان في الولايات المتحدة وبالتالي أمكن استخدامها كأداة للرقابة على الائتمان ،ومنذ عام 1923 أخذت هذه السياسة تحتل المقام الأول من بين الوسائل أو الأدوات الفنية التي تتكون منها السياسة النقدية والائتمانية وكانت هي الوسيلة التي استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الكساد العظيم .

وسياسة السوق المفتوحة تتميز عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي فبينما يحاول البنك المركزي في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة نجده على العكس من ذلك يحاول في الأولى أن يؤثر في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذا السوق بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من ضمن الأدوات المهمة والأساسية في السياسة الائتمانية التي لازالت تستخدم في الاقتصاديات المتقدمة. ويقصد بهذه العمليات هو نزول البنك المركزي إلى السوق المالية كبائع ومشتري للأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو السوق النقدية بوصفه بائعا أو مشتريا لأذونات الخزنة أو العملات الأجنبية مثلا وذلك وفقا لما هو مطلوب من السياسة الائتمانية في التوسع أو

¹- نفس المرجع السابق.

الانكماش .

و البنك المركزي يهدف من وراء عمليات السوق المفتوحة التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش من خلال التأثير في عرض النقود أي النقود الورقية ونقود الودائع بشكل خاص . ففي حال الانكماش إذا شاء البنك المركزي في دفع التوسع للائتمان فإنه ينزل إلى السوق مشتريا للأوراق المالية والسندات الحكومية مثلا . وفي حالة التضخم إذا رغب البنك المركزي تضيق حجم الائتمان وامتصاص جزء من الأموال المتداولة فإنه ينزل إلى السوق بائعا للأوراق المالية والسندات.

وقيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة يؤثر على سعر الفائدة ف شراء البنك المركزي لبعض الأصول من السوق النقدية يزيد من الطلب عليها وهو بذلك يرفع من ثمن توازنها (ثمن البيع والشراء) ويخفض بالتالي من أسعار الفائدة الحقيقية عليها وفي نفس الوقت يزيد من عرض كميات النقود القانونية في سوق النقد والائتمان وتخفيض سعر الفائدة يشجع على طلب الائتمان واتساعه، وعلى العكس من ذلك عندما يقوم البنك المركزي ببيع بعض هذه الأصول في السوق النقدية يزيد من عرضها ويقلل بالتالي من ثمن توازنها (ثمن البيع والشراء) ويرفع من سعر الفائدة عليها ، وفي نفس الوقت يمتص كميات النقود الموجودة في سوق الائتمان والنقد مما يؤدي إلى الأحجام عن طلب الائتمان وانكماشه . وتتوقف فاعلية السوق المفتوحة على مايلي :

- تتحدد فاعلية هذه الأداة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وعلى ذلك يجب أن تكون لهذه السوق من الشمول والسعة ما يجعلها معبرة عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما .

يجب أن تتوفر بكميات كافية للصكوك المتمثلة في أدوات الخزانة والأوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في هذه السوق.

- تتحدد فاعلية هذه الأداة أيضا كأسلوب لتنظيم الائتمان بدرجة تقدم الوعي المصرفي والائتماني السائد، وفي الجزائر سمح قانون النقد والقرض باستعمال وسيلة السوق المفتوحة أي بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة الماضية والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي . وتمت أول عملية للسوق المفتوحة خلال عام 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر.

ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي .

2/ الاحتياطي القانوني :

تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي برصيد دائن فرض عليها المشرع الاحتفاظ به في معظم دول العالم كنسبة من الودائع. وقد منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي

لأغراض السياسة النقدية .

وتستخدم نسبة الاحتياطي في كثير من بلدان العالم للحد من التضخم أو لمكافحة الكساد، ففي حالات التضخم فإن البنك المركزي يمكنه عن طريق رفع نسبة الاحتياطي النقدي أن يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان إذ قد تجد البنوك نفسها مضطرة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن ، حتى تتمكن من رفع رصيدها لدى البنك المركزي للقدر الذي تتطلبه نسبة الاحتياطي الجديدة وقد تلجأ هذه البنوك الى التخلص من بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة ، وكلا الأسلوبين يمثل قوة انكماشية للاقتصاد بحيث تخفض من الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تخفض من مستوى الأسعار .

وبنفس المنطق يستطيع البنك المركزي أن يساهم في بعث نشاط جديد في سوق النقد عندما يخفض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي ، ومن ثم يصبح لدى البنوك التجارية فائضا في الاحتياطي النقدي يمكن أن تستخدمه أساسا في تقديم ائتمان جديد وخلق نقود مصرفية .

وتعتبر وسيلة الاحتياطي النقدي أكثر فاعلية في مكافحة التضخم عنها في حالة الكساد ، ففي أوقات الكساد الاقتصادي قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية ، أما في أوقات التضخم فهي تكون أكثر فاعلية من تغيير سعر إعادة الخصم لأنها تضع قيودا كميًا مباشرًا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان . وعموما تتوقف فاعلية رفع نسبة الاحتياطي على مالدى البنوك من فائض في احتياطياتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى .

وفي الجزائر حدد الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه. وحسب التعليمات رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19 أبريل 1994 فان البنوك والمؤسسات المالية ملزمة على الاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73-94 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني . وحدد معدل الاحتياطي الإجمالي في هذه التعليمات بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمات رقم 01-2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية. وبعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي لـ 4.25% انطلاقا من 25 ديسمبر 2001

وهذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش، ولازالت عند هذا المستوى حتى الوقت الحاضر لكي تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسية العامة للدولة .

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل كيف استخدمت الجزائر السياسة النقدية في إطار الاقتصاد المخطط للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار عن طريق بناء المنظومة المصرفية وتحديد دور الخزينة وعلاقتها بالبنك المركزي. ورأينا كيف أن الجزائر قامت بعدة إجراءات تهدف الى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق . كما رأينا أن السياسة النقدية تحظى باهتمام الحكومة الجزائرية حيث أنها تطبق بعض الأدوات المباشرة وغير مباشرة لهذه السياسة والتي استخدمتها لمكافحة ظاهرة التضخم .

الأخْتِمْة

الختامة

الختامة العامة:

لقد وصلت الدراسات الاقتصادية الى ان التضخم هو حتمية في معظم الاقتصاديات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية النقدية او الحقيقية وهو نتيجة حتمية وضرورية في دفع عجلة التنمية وهو وسيلة لازمة للنمو الاقتصادي، والتضخم عموما هو الاختلال الحاصل بين الطلب الكلي والعرض الكلي وهو يعبر عن الاختلال التوازني بينهما سواء كان ذلك الإختلال نتيجة تحقق مرحلة التشغيل التام لعناصر الانتاج بالنسبة للاقتصادات المتقدمة ، او نتيجة جمود او عدم مرونة القطاعات الإنتاجية للاقتصاديات الآخذة بالنمو.

ولقد درست مختلف النظريات الاقتصادية هذه الظاهرة فمنها من درستها من الناحية النقدية ومنها من درستها من الناحية المادية والحقيقية ان التضخم هو اختلال اقتصادي كلي سواء كان نقدي او مادي. ان عدم التحكم في التضخم يؤدي الى انعكاسات سلبية خطيرة على مختلف الصعد: اقتصادية، إجتماعية، أمنية وسياسية. فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة النقدية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة وصلنا الى النتائج التالية:

- ان التضخم هو ذلك الاختلال الحاصل ما بين التوازنات الاقتصادية الكلية وانه ظاهرة واكبت اقتصاديات العالم.
- لقد تعددت النظريات الاقتصادية في تحديد المفهوم العام للتضخم وبصفة عامة، فالتضخم هو تحصيل حاصل، فالتأثير على أي مؤشر اقتصادي قد يتسبب في نشوء التضخم.
- تعتبر المؤشرات الاقتصادية أكثر مصداقية في تحديد التضخم ومراقبته من اجل التحكم فيه ومعرفته واستئصاله حتى لا تحدث أي إختلالات في الجهاز الاقتصادي للدولة.
- تعتبر السياسات النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في التقليل من ظاهرة التضخم ، ولكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفر مجموعة من الشروط الهيكلية والإنتاجية و الطرقية مثل تطور النظام المالي وخبرته في إدارة السيولة النقدية .
- _ أن السياسة النقدية تحظى باهتمام الحكومات الجزائرية في معالجتها للتضخم.

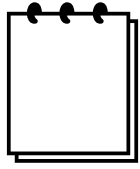
التوصيات المقترحة:

تعزيز استقلالية السياسة النقدية لتبقى فقط في يد البنك المركزي وتحريرها من التدخل المباشر وغير مباشر من طرف الحكومات.

تحديد بدقة طبيعة وأسباب التضخم الحاصل وهذا بسبب تنوع النظريات المفسرة للتضخم فمعرفة نوع التضخم يؤدي إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوءه وبالتالي تحديد الإجراءات المناسبة للقضاء عليه.

لابد من تحديد أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم، فالبنك المركزي الجزائري عليه أن يستخدم الأدوات المناسبة لمعالجة التضخم.
تشجيع الاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي.

المسراج



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- د. هيل عجمي جميل الجنابي : النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2009.
- 2- د. أكرم حداد: النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2008.
- 3- د. مروان عطوان: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، طبعة 1989.
- 4- د. خبابة عبد الله: الاقتصاد المصرفي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 2008.
- 5- د. محمود الوادي، وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2007.
- 6- د. السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون ومفكرون، الطبعة الأولى، 2010.
- 7- د. بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008.
- 8- د. سهير محمود معتوق : النظريات والسياسات النقدية ،الدار المصرية اللبنانية، 1989.
- 9- بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي في الجزائر، 2000.
- 10- د. خالد أحمد سليمان شبكة: التضخم وأثره على الدين، الناشر دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2008.
- 11- الدكتور هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسين يسع أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2009.
- 12- د. محمود حميدات: مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1996.
- 13- د. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 2008.
- 14- د. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الطبعة 2010.
- 15- د. مدحت القرشي: نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007.
- 16- د. أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسات شباب الجامعة، الطبعة 2009.
- 17- د. فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006.
- 18- د. محمد محمود العجلوني: البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى 2008.

19- د. احمد مصطفى فريد، سهير محمد السيد حسن،السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

ثانيا:المذكرات:

مذكرة تخرج ماجستير: عبدون عبدالمجيد، السياسات النقدية في العالم الإسلامي ، دفعة تخرج 2006/2005،جامعة قسنطينة.

ثالثا:الروابط

1- هاني جميل، السياسة المتبعة لضبط التضخم، <http://www.hrm-group.com/vb/archive/index.php-21650.html>